اتجاهات التطور العربي المقبل (تموز/ يوليو – أب / اغسطس ١٩٧٦)

تحليل الوضع العربي يهدف إلى معرفة شروط ومعطيات معركة الشعب العربي أولاً، ومعركة قوى التقدم العربي ثانياً. هذه المعرفة تتطلب الانطلاق من الحقائق الواقعية، لا من المثل، ولا من الرغبة والشعور. من هنا سنتجنب اللهجة الظافرية التي تركب معظم الحركات السياسية التقدمية العربية، كما سنتجنب إضفاء لون وردي على الواقع العربي، وكذلك التهوين من حجم وصعوبة المشكلات والبلايا العربية.

هذا يتطلب: (١) تحليل الوضع الراهن للصراع العربي- الإسرائيلي. (٢) تحليل خطوط القوة في التطور الداخلي العربي ، سواء في البلدان ذات النظم التقليدية الجديدة أو- البلدان ذات النظم التقليدوية.

الوضع الراهن للصراع العربي - الإسرائيلي واحتمالاته

١- كانت حرب تشرين الأول/ أكتوبر منعطفاً في مجرى الصراع العربي- الإسرائيلي بوجه عام، وفي معركة "تصفية آثار العدوان " بوجه خاص. حرب تشرين الأول/ أكتوبر أصبحت رائزاً نهائياً للقوى المتصارعة، تبلورت خلالها وبسببها وتحت ستارها اتجاهات استراتيجية جديدة، ونكاد نقول تاريخية، للسياسات العربية المشرقية. وبسبب هذه الحرب أيضاً تحددت بمزيد من الوضوح اتجاهات السياسة الإسرائيلية وعناصر قوتها وضغطها.

٢- خط الاستسلام في السياسة المصرية، الذي لاحت نذره قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر بكثير، والذي تعمق وترسخ بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وجد في هذه الحرب "القابلة" التي ولدته والتسويغ الوطني لفرضه وإقناع الشعب به : الدعم السوفياتي لم يجدِ ، حرب الاستنزاف لم تجدِ، وها هي حرب تشرين الأول/ أكتوبر لم تجدِ ، إذاً ، لا بد من اللوذ بأمريكا، التي ستكون كفيلة، إذا ابتعدت مصر عن الاتحاد السوفياتي، بإيجاد حل ما، تصفية الفريق الناصري ، اصطناع الخلاف مع الاتحاد السوفياتي، اتفاقية فصل القوات، اتفاقية سيناء، إلغاء المعاهدة المصرية- السوفياتية، فكفكة القطاع العام والعودة إلى ضرب من رأسمالية ميركانتيلية، الخ. هذه كلها معالم الطريق الجديد ما بعد الناصري . بل هناك ما هو أدهى وأمرّ : ثمة ميل مصري، لدى النخبة النافذة والإنتيليجنسيا معاً ، للخروج من الصراع العربي- الإسرائيلي. ميل أكيد ولكن خجول ومتردد، أولاً لأن المشكل المصري (سيناء) مع إسرائيل لم يحلّ، ثانياً لأن مصر محتاجة إلى/ وراغبة في الرساميل النفطية العربية.

لماذا هذا الانهيار؟! لماذا هذا الميل، الذي نعتقده- ونرجو ألا يكون الأمر كذلك- أبعد من استراتيجي؟

خيانة؟ هذه تهمة لا تفيد شيئاً ولا توضح شيئاً . لماذا الخيانة؟ وكيف يوافق الشعب المصري (واضح أن الأكثرية الساحقة تؤيد السياسة الحالية) على هذه الخيانة؟! ما دام شعب برمّته لا يمكن أن يخون، لذا ينبغي التفتيش عن الأسباب البعيدة والقريبة لهذا الميل المصري الجديد.

قاع هذا الميل يتمثل في الوضع الجيو- سياسي والتاريخي الذي يميز مصر. الأسباب ذات المدى المتوسط تتمثل، أولاً ، في هشاشة وتقليدوية المرتكزات الاجتماعية والايديولوجية للتجربة الناصرية، وثانياً، في تجربة أربع حروب خاسرة مع إسرائيل، خلال حوالى ربع قرن، وبخاصة العجز عن استعادة سيناء رغم مضي حوالى عشر سنوات تقريباً على حرب ١٩٦٧. الأسباب القريبة أو المباشرة تتمثل في الإعياء الذي أصاب مصر (وليس النظام فقط)، أي في عملية تهنيد مصر، بفعل عوامل، الرئيسي منها هي، أولاً، التكاثر الانفجاري للسكان، وثانياً، ضرب البنية الناصرية للاقتصاد المصري والهبوط إلى رأسمالية ميركانتيلية (لا الصعود إلى رأسمالية حديثة منتجة)، وثالثاً ، عبء الإنفاق العسكري المتزايد خلال السنوات العشر الماضية. بيد أن العنصر الحاسم كان الخيار السياسي للنخبة السياسية الحاكمة.

٣- لنقل، بادئ ذي بدء، إن التضامن العربي في وجه إسرائيل، عند قيامه وفي أحسن أحواله ، هو بالآحرى سياسي، وفي أضيق الحدود، عسكري واقتصادي وقائي . طوال ثلث القرن الماضي، لم يكن في الحلبة العسكرية سوى مصر وسوريا، وفي حدود معينة، الأردن، وفي لحظات محدودة، العراق. في ظل التجزئة والتناثر القومي والتناقضات الإقليمية، تلعب الجغرافيا الدور الحاسم في زج دولة عربية في حومة الصراع : الدول المحاذية لإسرائيل، عدا لبنان المقاد مارونياً ، الذي لا يعتبر الصراع العربي- الإسرائيلي شأناً لبنانياً .

في المرحلة الراهنة حتى التضامن، بالحدود المتواضعة التي رسمنا، مفقود. بل ثمة تمزق عربي، يمتد من التعادي وصولاً إلى العزوف والابتعاد عن الهّم الإسرائيلي . عندما كفت مصر، في عهد السادات، عن كونها قاعدة للمشروع الوحدوي، أمكن تحقيق ضرب من تضامن عربي لعب دوراً إيجابياً في فترة حرب تشرين الأول/ أكتوبر: حاسماً في الميدان العسكري ومفيداً في الميدان السياسي والاقتصادي. ما إن استخلص النظام المصري من حرب تشرين الأول/ أكتوبر النتائج التي دعمت اقتناعاته السابقة (وملخصها أن الحل بيد أمريكا)، حتى اندفع يمزق صلب التضامن العربي، التضامن المصري- السوري، مدفوعاً باعتبارين : الأول استعجال استعادة قناة السويس وبترول أبو رديس، والثاني تقديم برهان ولاء جديد وكبير إلى أمريكا. في عملية تمزيق التضامن العربي هذه، أكد النظام المصري بوضوح أنه : أولاً ، غير مستعد لاتخاذ مواقف توحي بأنه متردد أو غير ثابت في هواه الأمريكي، وثانياً ، أنه يفهم التضامن العربي بوصفه أداة في خدمة حتى تكتيكات السياسة المصرية، وليس تسوية أو حلاً وسطاً بين الآراء والمصالح العربية. والواقع أن الهوى الغربي (ليس الغرب- الحضارة والثقافة والقيم البرجوازية الحديثة. بل الغرب ذو السطوة والسلطان) المسيطر على السياسات العربية، المقترن بشعور ضمني بالعجز العسكري أمام إسرائيل (في العلن: صراخ منفخة)، أضعفا إلى حد بعيد الشعور بالحاجة إلى التضامن العربي : أمريكا ستحل المشكل. في المقابل، أصبح التمزق العربي، كما سنرى، ورقة رئيسية في يد إسرائيل.

٤- الاعتراض السوري على السياسة المصرية لا ينصب على مبدأ التسوية ، بقدر ما ينصب على انفراد مصر بالتسوية ، كما أن التسوية المعروضة على سوريا لا تنطوي على استعادة ما يمكن مقارنته بقناة السويس أو بترول أبو رديس . اندفاع مصر منفردة في طريق "الحل الأمريكي " وضع السياسة السورية أمام أحد خيارين : إما السير مع مصر، أو اختيار طريق الصمود والإصرار على تصفية آثار العدوان. الخيار الأخير يتطلب ثلاثة شروط رئيسية : (١) تحديث البنية العسكرية السورية. (٢) الحصول على دعم عربي مناسب، عسكري واقتصادي . (٣) الحصول على دعم مناسب من الاتحاد السوفياتي. وبما أن تحقيق هذه الشروط أمر غير متيسر آنياً ، لذلك فإن جهود الدول البترولية (السعودية والكويت بخاصة) مستمرة لجعل السياستين المصرية والسورية تلتقيان مجدداً .

٥- الحركة الوطنية الفلسطينية، هي أيضاً ، متجهة، مع بعض تردد ومع بعض تحفظ ، إلى القبول بتسوية أو بحل أمريكي ، أو في أحسن الأحوال، بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، المسمى في السابق سيئ الصيت، مع تعديل ما.

هل هذا التحول من موقف إلى نقيضه (من تحرير فلسطين إلى قرار مجلس الأمن) ما يدعو إلى الاندهاش؟ لا، بالتأكيد. بل نقول : ما كان يدعو إلى الاستغراب هو ألا يحدث مثل هذا التحول. كيف ولماذا؟!

عوامل هذا التحول ذاتية وموضوعية: العوامل الذاتية (أي المتعلقة بالحركة نفسها) تتمثل، أولاً، في كونها حركة شبه تقليدوية وثانياً ، في كونها حركة لا إقليموية. العوامل الموضوعية (أي الخارجة عن الحركة

نفسها) تتمثل في الظروف العربية المنهجية إلى القبول بشروط سبق للحركة القومية العربية (وللحركة الوطنية الفلسطينية السابقة لـ "فتح ") أن رفضت أقل إجحافاً منها، طوال ربع قرن.

كون الحركة الوطنية الفلسطينية حركة شبه تقليدوية جعلها عاجزة، من جهة، عن القبض عن وعي مطابق، وبالتالي، عاجزة، من جهة أخرى، عن الفعل الثوري في اللحظات المؤاتية. فضلاً عن ذلك، فإن ماضويتها جعلتها عاجزة عن استشراف منظورات واحتمالات ثورية عربية تقلب ميزان القوى الحالي. وجاء نزوعها الإقليمي ليعزز هذا الإحساس بالعجز: تصورها المشكل بوصفه صراعاً فلسطينياً- إسرائيلياً (وليس صراعاً عربياً- إسرائيلياً)، المقترن بإدراك إجمالي تقريبي بميلان ميزان القوى بصورة دائمة لصالح الجانب الإسرائيلي. هذا كله يفسر هذه المفارقة (الظاهرية بالطبع) في التصرف السياسي الفلسطيني، يفسر كيف يعقب الارتطام بصخرة الواقع العنيدة قفزة من الرومانسية الثورية إلى الواقعية المحافظة الاستسلامية.

والأدهى أن الحركة الوطنية الفلسطينية، على رغم أنها لم تكن منذ زمن غير قصير غير بعيدة عن هذه (١)، انفتحت على التسوية وهي في مواقع ضعيفة: (١) لم تف بوعدها الكبير، إذ لم تعجز فحسب عن إطلاق حرب تحرير شعبية حتى في الأرض الفلسطينية المعمورة عربياً (ناهيك عن الأرض المعمورة إسرائيلياً)، بل أيضاً عجزت عن تطوير المقاومة الشعبية إلى حد مناسب فيها. (٢) وبالتالي، لم تحرر أية رقعة فلسطينية بالصراع المسلح (مثلاً : هوسها المعتقدي- الإيماني بـ "الانظريات حرب التحرير الشعبية" أعجزها عن توقع دور ما أو فعل ما للجيوش العربية، وبالنتيجة، أعجزها عن اقتناص الفرصة التي جاءت بها حرب تشرين الأول/ أكتوبر لتقوم بفعل قتالي مناسب، فعل قتالي كان ممكناً ، لو ملكت ايديولوجيا حديثة ووعياً مطابقاً ، أن يصعد إلى تحرير الضفة الغربية وغزة، اللتين كانتا، خلال الحرب، تفتقران إلى قوة عسكرية إسرائيلية كافية. (٣) جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر، التي أعطت دولتي المواجهة جواز مرور حربجي ووطني إلى التسوية ، لتخفف الوزن المعنوي للحركة الوطنية الفلسطينية، فلم تعد الطرف الذي لا بد من الحصول على موافقته للوصول إلى تسوية دائمة وأكيدة، نسبياً بالطبع.

لكن لم تعدم الجلبة الثوراوية الفلسطينية التي انفجرت بعد هزيمة حزيران/ يونيو، حصيلة ما: ثمة شبه اقتناع عربي ودولي (شعبي ورسمي) بأن شيئاً ما يجب أن يصنع لصالح الشعب الفلسطيني : في تسوية منتظرة أو مأمولة للفصل الراهن من الصراع العربي- الإسرائيلي ، ينبغي ترضية الشعور "القومي " الفلسطيني، باجتثاث الشعور الحاد بالضياع القومي لدى الفلسطينيين : الشقفة الأكبر من الأرض الفلسطينية هوّدت وشرّد عربها، الشقفة الأصغر " حُكمت أردنياً ". في الـ " دياسبورا" العربية، ومع اختلاف جد كبير في المعاملة، يعاني الفلسطينيون شيئاً من تمييز، غربة وحصاراً . لذا من المناسب أن يكون الفلسطينيون طرفاً في التسوية العتيدة : هذا هو أساس وزنهم المعنوي، عربياً ودولياً على حد سواء.

ولكن لأن كل تسوية سياسية لا يمكن إلا أن تأخذ بالاعتبار، أولاً ، الحقائق الواقعية، وثانياً ، نسب القوى، لن تنال التسوية المحتملة من الحقائق الواقعية التي قامت عليها أو أقامتها إسرائيل ولا من مقتضيات نسبة القوى ذات الأرجحية الإسرائيلية. من هنا ستأتي الترضية الفلسطينية على حساب طرف آخر، الطرف الأردني : هذا هو مغزى الدويلة الفلسطينية التي يراد لها أن تقام على الضفة الغربية وقطاع غزة.

المطلب الفلسطيني في اشتراط الاشتراك في مؤتمر جنيف كشعب لا كلاجئين يبدو، من هذه الزاوية، ومن زاوية جوهر المسألة الفلسطينية، غير ذي بال: ما دامت نسبة القوى هي الحكم. حتى الاعتراف، إذا تم، بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني سيكون اعترافاً رمزياً : (١) حق العودة إلى الوطن سيكون حق آلاف قليلة جداً ، أي إن حق العودة سيتحول، عملياً ، إلى الحق في التعويض. (٢) الاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية للفلسطينيين، الذين يعيشون في إطار الدولة الإسرائيلية، سيبقى وعداً إسرائيلياً (إذا أعطي) من جهة، وتحكمه الممارسة لا القانون من جهة أخرى. (٣) إذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية قد اختزلت،

وإن تكتيكاً ومرحلياً ، حق الفلسطينيين القومي في تقرير مصيرهم في إنشاء كيان قومي لهم على الضفة الغربية وقطاع غزة ، إلا أنها ستواجه، في ظل نسبة القوى بينها وبين إسرائيل، ليس فقط مسألة الاعتراف بإسرائيل، بل أيضاً مطلباً تصر عليه الأخيرة : تجريد الدويلة الفلسطينية من السلاح أولاً، وكفالة إجراء تفتيش دائم للتأكد من ذلك ثانياً ، والاتفاق على ضمانات دولية تكفل ذلك ثالثاً (فضلاً عن تعديلات في الحدود ومشكلة تدويل القدس).

هكذا إذاً : "الديالكتيك " التقليدوي الفلسطيني لا يشتغل هيغلياً : بدلاً من ديالكتيك تناقض- تقدم- تجاوز، يشتغل " ديالكتيك " آخر: منازعة- حركة دورانية- حبوط.

٦- في تصورها لحل محتمل للأزمة، النخبة السياسية الإسرائيلية تأخذ بالاعتبار، بطبيعة الحال، ميزان القوى بين العرب وإسرائيل. عناصر هذا الميزان متعددة : إقليمية ودولية، عسكرية واقتصادية :

أ- في تقويمها لحرب تشرين الأول/ أكتوبر، ترى إسرائيل (والمعني دوماً : النخبة السياسية الإسرائيلية) أنها كانت، في مرحلتها الأخيرة، نصراً عسكرياً لإسرائيل، حالت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي دون قطف ثماره السياسية، وبالتالي فإنها تعتبر نفسها مهزومة على الصعيد السياسي . لتعديل ميزان القوى هذا، وإعادته إلى ما قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر، لم تضيع إسرائيل وقتاً : أعادت تسليح الجيش الإسرائيلي بآخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية ونفضت الجيش من أساسه إلى رأسه.

من هذا الموقع عقدت إسرائيل اتفاقية سيناء، التي جاءت تعبر فعلاً عن ميزان القوى هذا الذي أرادته إسرائيل، الذي مال أكثر لصالحها بفعل التمزق العربي : لقد اشترت أمريكا هذه الاتفاقية، بكل ما في كلمة شراء من معنى . فضلاً عن ذلك فإن الانسحاب العسكري الإسرائيلي، المحدود جداً، أبقى الأسلاب المصرية المستعادة تحت رحمة إسرائيل (القناة+ بترول أبو رديس)، وهذا يعني أن أي تحرك مصري يزيد عن الحدود التي ترسمها إسرائيل سيكلف مصر خسارة هذا الأسلاب مجدداً . والواقع أن عملية الشراء الأمريكية لاتفاقية سيناء تبين، ما لم تقع تغيرات في السياسة الأمريكية لم نشهد بعد ارتساماتها، حدود واحتمالات التسوية القادمة والنهائية (في حال وقوعها) بين الدول العربية واسرائيل.

ب- بيد أن مفاعيل حرب تشرين الأول/ أكتوبر ذهبت إلى أبعد من الميدان العسكري والسياسي : أثرت بشدة على الوضع الاقتصادي الإسرائيلي. مرحلة حزيران/ يونيو ١٩٦٧- تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، كانت مرحلة ازدهار وتقدم في الاقتصاد الإسرائيلي . حرب تشرين الأول/ أكتوبر قلبت الموقف رأساً على عقب : ثمة تدهور ملحوظ في الاقتصاد الإسرائيلي ، والليرة الإسرائيلية تخفض ١٢ مرة في محاولة لتلافي عجز ميزان المدفوعات ، الذي أصيب أساساً بسبب الإنفاق المتزايد على المشتريات العسكرية من الخارج . أضف إلى ذلك تأثيرات التضخم النقدي العالمية، التي فاقمت أزمته. هذه الحالة التي يعيشها الاقتصاد الإسرائيلي تلعب للصالح العربي بالطبع ، وهي تضعف إصرار إسرائيل على ميلها الواضح والثابت في إلحاق الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ومن جهة أخرى فإنها شددت الارتهان الإسرائيلي إزاء أمريكا، الأمر الذي يوهن الاعتراضات الإسرائيلية على قرار أمريكي، إذا افترضنا صدوره، بالحد من النزوع التوسعي الإسرائيلي وفرض تسوية على الطرفين المتنازعين.

إذاً، فالعنصران اللذان يلعبان بميزان القوى العربي- الإسرائيلي، ليسا من نوع عسكري ولا سياسي ولا من مصدر محلي ، الأول : الاقتصادي ، والثاني : دولي . ولكن في المقابل، يلعب لصالح إسرائيل التمزق العربي ، أولاً ، والاسترخاء العسكري العربي ، ثانياً . إذاً ، فالقرار أمريكي أولاً وأخيراً ، وهي إذا ما أصدرته، فإنما ستصدره لا صدوعاً لوزن أو لضغوط عربيين، بل تنفيذاً للاستراتيجية الأمريكية الجديدة، التي لا تزال مشروعاً يعتمل وينضج وتتنازعه ضغوط وميول متناقضة، كما سنرى . وهذا ما سيجعل الحل الأمريكي، المأمول والمعوّل عليه عربياً ، مرتكزاً على ميزان القوى الفعلي كما تجلى في حرب

تشرين الأول/ أكتوبر، مضافاً إليه مقتضيات المصالح الإمبريالية الأمريكية في العالم العربي، وبالتالي فإن هذا الحل سينطوي على مكاسب أرضية وسياسية لإسرائيل.

ج- إلى أن يصدر قرار أمريكي مغاير، أو/ وإلى أن تلعب الأزمة الاقتصادية في إسرائيل دوراً يضطر إسرائيل إلى القبول بتسوية، ما زال الميل الإسرائيلي كما يلي : (١) الهدف الأول هو إلحاق أراض عربية (الجولان، الضفة الغربية، غزة)، وضمان حقوق معينة في شرم الشيخ. لا شك أن لإسرائيل مطالب سياسية، ولكنها، خلافاً للمزاعم الرائجة، تحتل مرتبة ثانوية قياساً بالمطالب التوسعية. (٢) استراتيجيتها هي التسويف. (٣) تكتيكها ووسائلها هي خلق حقائق واقعية إسرائيلية تدريجياً في الأراضي العربية، أي تهويدها شيئاً فشيئاً مع تمادي الاحتلال.

٧- أ- توحل أمريكا في الحرب الفييتنامية أدى ، من جهة ، إلى انقسام الرأي العام الأمريكي ، الأمر الذي دفع إلى انسحابها من فييتنام، وهيأ، من جهة أخرى، لشق طريق لتصورات استراتيجية جديدة في السياسة الدولية الأمريكية. كيسينجر هو صائغ هذه التصورات، ونيكسون هو الذي طرحها على الرأي العام الأمريكي والنخبة السياسية الأمريكية. واتفاقية فييتنام كانت أولى ثمرات هذه التصورات الاستراتيجية الجديدة.

محاولة كيسنجر تهدف إلى وضع السياسة الخارجية الأمريكية في سياق تاريخي ، وإرسائها على أساس من الفكر السياسي الكلاسي : دولة لم تعان كارثة ولا هزيمة، نهجها مزيج من براغماتية وبيوريتانية، لم تألف، شأن الدول الأوروبية ، العلاقات ما بين الدول (Inter-etal) ذات سياسة دفاعية وبالتالى ذات مدى قصير: كل هذا جعل زاوية نظرها إلى المشكلات الدولية تنطلق من اعتبارات داخلية. محاولة كيسنجر تتمثل في كونه يريد للسياسة الأمريكية أن تطل على المشكلات الدولية من اعتبارات خارجية- دولية، انطلاقاً من مصالح أمريكا في العالم.

ولكن لايزال من السابق للأوان القول إن التصورات الأمريكية قد فرضت نفسها على النخبة السياسية الأمريكية، وبخاصة نخبة الحزب الديمقراطي.

ب- لكن، ما تأثير ذلك على هذا الفصل من الصراع العربي- الإسرائيلي؟

أصبح من الثابت، بحسب ما نشر في الغرب عن مقدمات وملابسات حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أنه كان ثمة قرار أمريكي بإسقاط عبد الناصر، وبالتالي فإن العدوان الإسرائيلي قد تم بتواطؤ مع أمريكا، أو على الأقل، بعد ضوء أخضر منها.

بعد وفاة عبد الناصر، ثم بعد الإطاحة برؤوس النظام الناصري في ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١ ، بدا واضحاً أن عقبة رئيسية قد زالت من أمام احتمال مراجعة للسياسة الأمريكية إزاء أزمة الشرق الأوسط هذه . غير أن هذا لم يكن كافياً لكي تدرج أمريكا مسألة التسوية في جدول الأعمال : ميزان القوى الذي اختل في تقديرها أكثر من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لصالح إسرائيل، السياسة المسكينة للنظام المصري، ضغط اللوبي الأمريكي ذي الهوى الإسرائيلي، اقتراب الانتخابات الأمريكية، الخ.

من هذه الزاوية، خدمت حرب تشرين الأول/ أكتوبر في دفع أمريكا إلى أن تضع التسوية في جدول الأعمال. غير أن فضيحة "ووترغيت " وإقالة نيكسون لم تلبث أن استأخرت احتمال التسوية الأمريكي: استطاع اللوبي الأمريكي ذو الهوى الإسرائيلي أن يمارس تأثيراً على إدارة غير منتخبة (إدارة فورد)، وبالتالي ضعيفة، ويجعلها ترجئ البحث عن تسوية إلى حين مجيء إدارة جدية في انتخابات أواخر العام

١٩٧٦. إلا أنها نزعت الفتيل من النزاع بواسطة اتفاقية سيناء، الأمر الذي يتيح طبخ التسوية النهائية على مهل.

٨- نستطيع القول إن السياسة الأمريكية، بعد وفاة ناصر وتصفية الناصرية وطرد الاتحاد السوفياتي من مصر (ومن سوريا : احتمال وارد)، تتجه نحو إنضاج تسوية تريدها نهائية للصراع العربي- الإسرائيلي. لكن ما أبعد هذا الكلام عن الزعم أن التسوية جاهزة ومعدة مسبقاً وأنها في حيز التنفيذ. ثمة ميل أو توجه ولكن ليس ثمة قرار، وهذا يعني أن الإدارة الأمريكية الجديدة التي ستتولى زمام السلطة في العام ١٩٧٧ ستعمل بالأحرى لطبخ تسوية لا لفرضها. وفي عملية الطبخ هذه ستلعب عوامل رئيسية ثلاثة: (١) ميزان القوى المنطقي. (٢) ثقل أو وزن الضغوط التي سيمارسها اللوبي الأمريكي ذو الهوى الإسرائيلي . (٣) التصورات الاستراتيجية التي ترى الإدارة الجديدة من خلال المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط . من هنا فإن الإدارة الأمريكية (الجمهورية) وإن كانت لا تدعم النزوع التوسعي الإسرائيلي في حدوده القصوى، إلا أنها توافق على بعض توسع إسرائيلي فضلاً عن المكاسب السياسية.

٩- الاتحاد السوفياتي، هو أيضاً، ينزع إلى/ ويعمل لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي، رغم أنه يكمن في أساس التقارب العربي- السوفياتي . عوامل التوجه السوفياتي هذا تتلخص في : (١) بعض الإحراج الذي تعانيه السياسات السوفياتية، المتعلقة بهذا الصراع ، أمام الرأي العام الغربي . بما في ذلك الشقفة الاشتراكية منه. (٢) التخلص من الالتزامات العربية، المحرجة والمبهظة، باعتبار أن كشف حساب الصراع العربي- الإسرائيلي غير مؤاتٍ للطرف العربي . (٣) متطلبات سياسة الانفراج، وبا لأصح إزالة التوتر (Detente) مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إذاً، كان الصراع العربي- الإسرائيلي عاملاً رئيسياً في الحضور السوفياتي في الوطن العربي وفي التقارب العربي- السوفياتي، تقارب تنامى إلى حدود واسعة في السنوات الأخيرة من حياة عبد الناصر، إلا أن حدّ هذا الصراع، مع تزمين هزيمة ١٩٦٧ والعجز عن تصفية آثارها حتى بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ما لبث أن انقلب ضد هذا التقارب : عجز البنى السياسية العربية عن تحديث المؤسسة العسكرية العربية ، وبالتالي العجز عن إحداث تعديل في ميزان القوى المحلي ، دفع إلى مطالبة ضمنية للسوفيات بممارسة دور نقالة للعرب ، تضمن تصفية آثار الهزيمة. عجز الاتحاد السوفياتي عن ممارسة هذا الدور (بالتأكيد : أمريكا، أيضاً ، عاجزة عن ممارسة دور نقالة لإسرائيل ، لو أن ميزان القوى ليس لصالحها)، دفع إلى الركض وراء حل أمريكي ، ما دامت الولايات المتحدة تملك مركز ثقل عند إسرائيل لا يملك مثله الاتحاد السوفياتي . ثمن هذا الحل : نزع الناصرية، تقليص الوجود السوفياتي، مصرياً ثم عربياً ، العودة إلى تحت المظلة الأمريكية.

طبعاً ، لم يكن بوسع الاتحاد السوفياتي، الذي قام بتوظيفات سياسية واقتصادية مرموقة في الوطن العربي طوال ربع قرن، القبول بهذا التقلص الذي أصاب نفوذه. بعد انهيار حضوره في العاصمة المفتاحية العربية، القاهرة، أخذ يمارس تكتيك استعادة المواقع : (١) عقد صلات مع هذه العاصمة وتوثيقها مع تلك بغية محاصرة الاتجاهات الساداتية. (٢) التضييق على احتمالات حل أمريكي منفرد. (٣) دعم المطالب العربية وتبنيها. (٤) انتظار اللحظة المؤاتية واقتناصها لاستعادة مواقعه. بيد أن هذا التبني السوفياتي للمطالب العربية ليس مطلقاً ، إذ يدور في الأطر الثلاثة التالية : (أ) إطار الحقائق الواقعية ونسب القوى المحلية. (ب) إطار المحور الموجه للسياسات الخارجية السوفياتية، المتمثل في الانفراج وازالة التوتر مع الولايات المتحدة. (ج) وبالنتيجة، إطار التوصل إلى تسوية نهائية مقبولة من الأطراف الثلاثة: العربي، الأمريكي والإسرائيلي .

لكن إذا كان زمام المبادرة في دفع عجلة التسوية، بسبب من نسبة القوى المحلية، بيد أمريكا، إلا أن هذه الأخيرة بحاجة إلى الاتحاد السوفياتي للمضي في التسوية. ويبدو واضحاً للولايات المتحدة أن العرقلات

والصعوبات ستتزايد في وجه تسوية محتملة بقدر تزايد معارضة الاتحاد السوفياتي لها. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة ، المتمسكة هي الأخرى بسياسة إزالة التوتر، وإن من خلال تصور مختلف بعض الاختلاف عن التصور السوفياتي، تدرك أن هذه السياسة تتطلب قدراً من التوازن والشمول يكفل عدم اهتزازها بقوة وقلبها. من هنا فالسياسة الأمريكية لا تستهدف تحقيق نصر كامل في الشرق الأوسط على الاتحاد السوفياتي، بل إنها توافق على بقاء وجود سوفياتي ما فيه إذا اقتصر على نشاطات وميادين محددة لا تعرض المصالح الاستراتيجية الأمريكية ، الاقتصادية والسياسية ، للخطر. هذه الحقيقة، وليست التكتكة المناورة، هي التي تفسر لم نصح، مراراً، كيسنجر السادات بعدم القطع مع الاتحاد السوفياتي. بل من الممكن أن يكون كيسنجر قد نصح سوريا ألا تنهج الخط نفسه "المتطرف " الذي سار فيه السادات مع الاتحاد السوفياتي.

لكن إذا كان الطرفان، الأمريكي والسوفياتي، يتجهان إلى التسوية ويتوخيان السيطرة على الأزمة تجنباً لاحتمال مواجهة عسكرية بينهما (كما جرى في حرب تشرين الأول/ أكتوبر)، إلا أن الوصول إلى تسوية فعلية يتوقف على عناصر متحركة : (١) تسليم الاتحاد السوفياتي، مؤقتاً على الأقل، بحجم لوجوده في الوطن العربي مقبول من قبل الولايات المتحدة. (٢) القرار الأمريكي الخاص بحدود وشروط التسوية ومدى اقترابه أو ابتعاده عن شروط الحد الأدنى المقبولة من الأطراف العربية، وبالتالي، مدى التعاون الأمريكي- السوفياتي في طبخ التسوية. (٣) ميزان القوى المحلي ، العربي- الإسرائيلي، والتحولات التي تصيبه صعوداً أو هبوطاً .

١٠- إذا استمرت الإدارة الجمهورية الا يمكن التكهن بما ستكون عليه سياسة الحزب الديمقراطي، حيث نفوذ اللوبي ذي الهوى الإسرائيلي أقوى)، من المتوقع أن تعمل، خلال الربع الثاني (ربما الثالث) من العام ١٩٧٧، لعقد مؤتمر جنيف. وإذا كتب لمؤتمر جنيف هذا أن يتوصل إلى تسوية للمشكلة، فإن هذه التسوية ستكون ، للاعتبارات التي ذكرنا، لصالح إسرائيل على صعيدي الأرض والسياسة، كما أن طبخ التسوية سيستغرق حوالى سنتين أو ثلاثة من المرمطة.

نحن إزاء حل استسلامي؟! إذا شئنا ذلك. لكن هذا الكلام يبقى على السطح، بعيداً عن أساس المشكلة، أو على أساس الحل الاستسلامي ، الذي يكمن في ميزان القوى (أو نسبة القوى)، وبالتالي في الواقع الاستسلامي العربي.

عندما يكون ثمة واقع استسلامي، فإنه يؤول إلى أحد احتمالين : إما إلى استسلام فعلي (كما حدث في العام ١٩٤٨)، أو إلى استسلام موثق . ولا فرق ، من زاوية المصلحة القومية، بين استسلام صامت فعلي وآخر موثق، بل، في حالات معينة، يمكن أن يكون الاستسلام الفعلي أكثر ضرراً من الموثق. ولهؤلاء الذين يهيجهم، كما الثيران أمام اللون الأحمر، الاستسلام الموثق ، نقول : المهم والمفيد هو فقط رفض (أو تجاوز، بالطبع) الواقع الاستسلامي . لكن عبثاً نطلب ذلك ، إذا كان تسعة أعشار هؤلاء الرافضين أكثر تأخراً ، أكثر لا عقلانية وأكثر تقليدوية من هؤلاء ا لمهزومين .

أما نحن، الأكثر عقلانية، فلا نعلّق كبير أهمية على هذا الاحتجاج: لماذا التوقيع على الهزيمة؟ إن احتجاجنا يذهب إلى جذر المشكلة: لماذا الهزيمة؟! احتجاجنا هذا أقل توتراً بالطبع، ولكنه أكثر راديكالية: التوقيع على الاستسلام حصيلة للهزيمة، وليست الهزيمة حصيلة التوقيع. نحن ضد المجتمع المهزوم، لا سلطاته المهزومة وحدها، أما هؤلاء. الأبناء الأغبياء لهذا المجتمع وسجناء وعيه المفوّت وبناه التقليدية، فضد حكم أو حكومات، وسيكونون على مثل تخلف هذه الأخيرة وعجزها إذا كتب لهم أن يتسلقوا يوماً سلم سلطة.

١١- إذا تأكد، وهذا راجح، الميل المصري إلى الانسحاب من الصراع العربي- الإسرائيلي، فإن سوريا- البلد، سوريا- الشعب، ستقع في مأزق أبعد من استراتيجي، يفرض عليها اتخاذ خيار واضح لا لبس فيه ولا شعور: خيار عقلاني، بارد، يأخذ فقط بالاعتبار ميزان القوى الفعلي بينها هي وحدها (ما دام ليس ثمة تضامن عربي منتظم وجاد ومباشر) وبين إسرائيل. هذا الخيار ينبغي أن يكون قومياً، بمعنى أن تتخذ النخبة السياسية السورية، على مختلف اتجاهاتها وبصرف النظر عن التناقضات والصراعات التي تثور في ما بينها، موقفاً واحداً من الصراع السوري- الإسرائيلي .

موارد سوريا الطبيعية أكبر بكثير من موارد إسرائيل الطبيعية، سكانها أكثر من ضعف سكان إسرائيل، ولكن: (١) تملك إسرائيل بنية اجتماعية- ثقافية سياسية ليبرالية وحديثة إلى حد مناسب، في حين أن بنية سوريا الاجتماعية- الثقافية- السياسية بنية تقليدية مفوتة ما قبل بورجوازية، وعلى غرارها بنية النخبة النافذة. (٢) الدخل القومي الإسرائيلي أكبر بكثير من الدخل القومي السوري (= ٥ أضعاف)، ناهيك عن أن المساعدات الخارجية المقدمة لإسرائيل أكبر من المساعدات والدخول الخارجية (واردات مرور النفط) التي تقدم لسوريا.

في ميزان للقوى كهذا تصبح استراتيجية شعار تحرير فلسطين الموقف العقلاني والقومي الوحيد. نعم إن حالة العداء التاريخية بين سوريا وإسرائيل ستدفع بالأخيرة إلى استمرار انتهاج سياسة عدوانية هجومية، إلا أن مهمة سوريا تبقى، مع الإعداد لأسوأ الاحتمالات، التملص من مواجهة مع إسرائيل، بل والاستعانة بالعامل الدولي لقطع الطريق على استراتيجية إسرائيل الهجومية. في ظل البنى الحالية، أستئخار شعار تحرير فلسطين ليس تملصاً من الحرب، بل من الهزيمة.

هل نحن إزاء ميزان للقوى سيبقى لصالح إسرائيل؟! يتوقف ذلك على أحد عنصرين أو على كلا الاثنين معاً : (أ) أن تتخطى الإنتيليجنسيا السورية وعيها التقليدوي وتمتلك وعياً عصرياً كونياً . (ب) أن يكون ثمة تضامن عربي منتظم وثابت مع سوريا، أي : (١) أن تصرف الدول العربية، وبخاصة النفطية، نسبة من متوسط دخل الفرد موازية للنسبة السورية. (٢) أن يكفل حضور عسكري عربي على ميدان المواجهة مع إسرائيل (وطبيعي أن عبارة مواجهة أشمل وأوسع من كلمة معركة حربية). في حالة كهذه يصبح ميزان القوى لصالح الشعب العربي، وبالتالي يصبح شعار تحرير فلسطين لا مجرد بهورة، كما في ربع القرن الفائت، بل شعار واقعي. وينتقل من الرف إلى أمر اليوم.

دعوة إلى "تصفية قضية فلسطين "؟ إذا كان المقصود بهذه العبارة بقاء إسرائيل، فإسرائيل باقية ما بقي ميزان القوى لصالحها، بل، أكثر من ذلك، إنها تتوسع أرضياً على حساب الشعب العربي بوجه عام، والشعب الفلسطيني بوجه خاص. أما إذا كان المقصود منع إسرائيل من الحصول على الشرعية التاريخية (وهي أبقى وأعمق وأشمل من الشرعية القانونية التي يمكن أن تنتزعها من حكم مهزوم، والتي يمكن أن تنقض بحسب تحولات ميزان القوى) من الشعب العربي، فهذا غير وارد، ليس فقط لأن إسرائيل قامت على أنقاض شعب عربي، وليس فقط لأن أربع حروب عززت وعمقت الحقد التاريخي على الصهيونية، بل أيضاً لأن مجرد وجود إسرائيل يشكل نفياً للوجود العربي . إن إسرائيل نقيضة (Antithese)، الأمة العربية: لن تنال إسرائيل شرعية تاريخية.

ولكن لنتمعن قليلاً هذه الفزاعة السياسية، "تصفية قضية فلسطين "، التي ما زالت، منذ أكثر من ربع قرن، معلقة كسيف على عنق المسرح السياسي المشرقي : الصراع العربي- الإسرائيلي، الدائر بعد قيام إسرائيل، هل كان، من الناحية الموضوعية، لتحرير فلسطين أم لتوسيع إسرائيل ؟! ذاتياً ، نحن العرب نخوض الحروب لتحرير فلسطين. موضوعياً ، الحرب تندلع بقرار إسرائيلي لتوسيع أرضي أو لضرب احتمالات للوحدة أو للنهضة العربية (ضرب عبد الناصر). وكما يقول لينين: مصيبة السياسة الشعورية والرغبوية أنها تريد الدخول إلى غرفة فتجد نفسها في غرفة أخرى : في العام ١٩٦٥، أرادت فتح والدول

العربية المتحالفة معها تحرير فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، فاحتلت إسرائيل في العام ١٩٦٧ باقي الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة). وهكذا فالفكر التقليدوي- المعتقدي- الوثوقي، الذي لا يمستطيع أن يميز بين ما يدور في رأسه عن ما يدور في الواقع، لم يتبين الموضوع الحقيقي للصراع : مذ قامت إسرائيل وحتى اليوم، لم يكن الصراع صراعاً لتحرير فلسطين بل صراعاً بين الوجودين العربي والإسرائيلي : المشكل الفلسطيني لا يلخص ولا يستنفد الصراع العربي- الإسرائيلي، على رغم أن الأول يقع في قاع الأخير. هذه الحقيقة تكشف تهافت الموضوعة السيكزوفرينية: "تصفية قضية فلسطين ".

طوال ثلث قرن، دفع الفكر، وبالتالي، الوعي العربي التقليدوي والتقليدوي الجديد الشعب العربي، إلى هزائم متفاقمة أمام إسرائيل. بغية تمويه أسباب الهزيمة قالوا : الإمبريالية هي التي هزمتنا. الواقع أن إسرائيل، ذات الثلاثة ملايين، هي التي هزمتنا، بل أكثر من ذلك وأبعد : العامل الدولي هو الذي لعب دور لجم، في حدود واسعة، التوسعية الإسرائيلية. في وضع كهذا يتعين، قبل كل شيء، منع اللعب الشعوري أو الديماغوجي بشعار تحرير فلسطين.

الوعي التقليدوي الجديد لم يفشل فقط في مواجهة التحدي الإسرائيلي، بل فعل أسوأ من ذلك: سواء وعى أم لم يع، فإنه، أولاً ، سوّغ ودفع إلى عسكرة البنية السياسية العربية، فأعيد وضع المجتمع العربي في قالب استبدادي شرقي، ثانياً ، برر وسهل هدر النصيب الأكبر من الفائض الاقتصادي.

لقد آن للنخبة السياسية العربية بخاصة والإنتيليجنسيا العربية بعامة أن تفهم وتعترف أنها هي المهزومة، أن وعيها التقليدوي المفوّت هو المهزوم، وبكلمة : المجتمع العربي برمته، في بناه القائمة، هو المهزوم.

نقطة البداية هي ، أولاً ، قلب الاستراتيجية العربية قلباً كلياً ، وبالتالي اعتبار تحديث وعقلنة وكوننة وعي الإنتيليجنسيا العربية مقدمة لا بد منها لتعديل ميزان القوى لصالح الأمة العربية. ثانياً ، أن نعمق ونجذر نقدنا، فندفعه من نقد الأنظمة (أي السطح السياسي) إلى نقد المجتمع (العمارة). وبالتالي المطلوب قلب مجتمع وليس قلب حكم فقط .

إن استئخار المواجهة مع إسرائيل قد يسهم بإطلاق ديالكتيك الصراع الاجتماعي (فينثني الصراع نحو الداخل، بدلاً من أن ينكب في الخارج)، ديالكتيك لجم طوال ثلث قرن باسم "تحرير فلسطين " وباسم وحدة قومية (وحدة الأمة) شكلية عرقلت التطور التاريخي للشعب العربي.

١٢- هذا التوجه في تناول الصراع العربي- الإسرائيلي يضع مسألة النضال العربي ضد الصهيونية والإمبريالية في سياق جديد كلياً : انتقال من الهوسة (أو العراضة) الثوراوية الشعورية والتفشش الكلامي إلى نضال متحضر، جذري وعقلاني، يؤدي فعلاً إلى تحرير عربي حق. وبكلمة: الانتقال، بعد هذه الهزيمة الطويلة والتاريخية، بالتقليد الوطني العربي الخاص بالنضال ضد الإمبريالية والصهيونية، من الثورة البدائية إلى الثورية العصرية والعقلانية.

عندما قلنا إن النضال العربي كان ينكب في الخارج، عنينا أن المنظورات التقليدوية والتقليدوية الجديدة التي كانت تواجه، كانت تفش فحسب الغضب العربي على العدو البراني وتقف عاجزة عن تطوير وتحديث حقيقيين للداخل العربي، أي لمؤسسات وبنى المجتمع العربي المفوّت. من هنا كانت الانتصارات السياسية التي أحرزت، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، هشة، محدودة ومثلومة، وتجلى ذلك سواء في الهزائم أمام إسرائيل أم في عملية نزع الناصرية، أم في الانحدار من المؤسسات والبنى شبه القومية أو نصف القومية إلى مؤسسات وبنى ما قبل قومية (الطائفية، المحلية، الإقليمية)، وبالتالي انهيار الدولة كمؤسسة تجسد وحدة الأمة أولاً وسيادة الشعب ثانياً .

إن أمة تعاني تأخراً، تجزئة، استعماراً استيطانياً وهيمنة إمبريالية، كالأمة العربية، ستجد نفسها، ولا شك، منخرطة في نضال طويل ضد هيمنات، عرقلات، عوامل وعناصر تعمل لغير صالح عملية تحررها من تلك الاستلابات والقواهر والقيود. لكن هذا النضال يغدو فعالا بقدر ما يتجاوز المجتمع العربي بنياته ومؤسساته وايديولوجيته التقليدوية ويحدثها ويعصرنها. النضال الجذري، أي الذي يمسك بالمشاكل من جذورها، ليس عراضة شعورية بل سيرورة ثورية عقلانية.

إن دويلات صغيرة ومتخلفة، كالدويلات العربية، مهما بلغ حرصها على استقلالها السياسي وسيادتها القومية، يصعب أن تتلافى ارتهاناً ما للأجنبي ، يتضاءل أو يتوسع تبعاً لتعقيدات وعناصر ميزان القوى الدولي والتناقضات التي تخترقه (مثلاً : التسلح العربي، العامل الدولي في الصراع العربي- الإسرائيلي، الصراعات الأمريكية- السوفياتية وتأثيراتها على الاستقلالات العربية، إلخ.). من هنا كان الاستقلال العربي الحق والسيادة العربية الحقة، في عالم تخيم عليه مجتمعات صناعية متقدمة من جهة وتخترقه صراعات دولية دائمة من جهة أخرى، رهنا بالتقدم العربي أولاً وبالوحدة العربية ثانياً. وهذان هما سيرورة تنضج وتتكامل، وليسا مطلباً ينتزع بين يوم وليلة.

لكن، ما هي، عياناً وتحديداً ، تظاهرات الهيمنة الإمبريالية، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؟

١- **على الصعيد الاقتصادي**، تتراجع أكثر فأكثر الأشكال المباشرة للاستغلال الاقتصادي الإمبريالي للعالم الثالث، وتتفاقم أكثر فأكثر عملية استغلاله عبر تدهور شروط المبادلة. هذا الاستغلال، الذي يمارسه العالم الصناعي المتقدم بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي ، تحققه تلقائياً ميكانية العلاقات بين الاقتصادات المتقدمة والمتخلفة. لكن من المفيد التنويه : أ- المبادلة بين العالم المتقدم والعالم الثالث تتقلص من حيث النسبة، وإن كانت في تزايد طفيف في الأرقام المطلقة. ب- همّ العالم الصناعي ينصرف إلى الحصول على المواد الأولية التي يفتقر إليها من العالم الثالث أكثر مما ينصرف إلى المبادلة معه. ج- "معونات " العالم الرأسمالي المتقدم التي يقدمها إلى العالم الثالث لم تكن، قبل أزمة التضخم النقدي العالمية الراهنة، أقل من الأرباح والعوائد التي يحصل عليها من الأخير (٣).

٢- **الواقعة الأخيرة** بخاصة تؤكد الأهمية البارزة، إن لم نقل الراجحة، للعنصر السياسي (وليس الاقتصادي) في الهيمنة الإمبريالية، في طورها الحالي . هذا العنصر، ومركباته متعددة، يجد في التنافس الدولي (تنافس يتفاقم إلى صراع تارة، وصراع يتراخى إلى تنافس تارة أخرى)، وبخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، محرضاً ومسوغاً رئيسياً .

تاريخياً، لم تكن التظاهرة الاستعمارية مقبولة من جماع المجتمع الغربي (التحليل الماركسي- اللينيني الكلاسي يلقيها على ظهر البرجوازية الغربية وحدها)، غير أن أكثريته لم تواجهها، قبل الحرب العالمية الثانية، بمعارضة جدية. مع انتهاء هذه الحرب، تنامى نضال الشعوب المستعمَرة والتابعة، المدعوم من قبل الاتحاد السوفياتي ، الدولة الثانية الأعظم في هذه الحقبة، تنامى إلى درجة هزت المجتمع الأوروبي، الخارج متعباً ونازفاً من الحرب، وأدت بالنتيجة إلى عملية نزع الاستعمار، التي لعب عزوف قطاعات من الرأي العام الغربي تارة ومعارضتها تارة أخرى دوراً حاسماً في تأكيدها. إذا ضربنا صفحاً عن واقعة نزع استعمار سهلها تناقض بين دولتين استعماريتين (مثلاً دور التناقض الفرنسي- الإنكليزي في الجلاء عن سوريا)، وعن واقعات أخر تمت في إطار مخططات وتصورات استعمارية جديدة (بلدان أفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية)، وتفحصنا التجربتين الكفاحيتين المسلحتين الأكثر أهمية في مواجهة الاستعمار: (١) التجربة الجزائرية، رغم فعلها العسكري في المرحلة الأولى بخاصة، حققت نصراً سياسياً وليس عسكرياً . (٢) الثورة الفييتنامية، رغم الطابع الأسطوري لتضحيات الشعب الفييتنامي، ورغم الكفاية العسكرية العالية للنخبة الفييتنامية، ورغم الخسائر البشرية والمادية المهمة التي نزلت

بالجيوش الأمريكية، حققت إنجازات عسكرية كفلت إحداث انشقاق خطير في الأمة الأمريكية، فرض، في النهاية، على الإدارة الأمريكية الانسحاب من فييتنام.

إذاً، فالعالم الغربي، بما في ذلك الولايات المتحدة، يعيش توتراً (أو نهبة) بين نزوع إلى الهيمنة متعدد الأشكال لدى أمم مصنعة متقدمة تقودها مصالحها القومية (نزوع يغذيه، فضلاً عن ذلك، الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) وبين عزوف، يرقى أحياناً إلى معارضة، قطاعات واسعة من الرأي العام الغربي عن التدخل بالشؤون الداخلية للشعوب الأخرى . بل توجد ميول ما إلى مساعدة شعوب العالم الثالث، لدى قطاعات ديمقراطية وليبرالية، فضلاً عن القطاع الاشتراكي.

ماذا يستنتج من ذلك؟

أ- يتعين، بالطبع، على السياسات الوطنية العربية التصدي على الدوام لتظاهرات ميول الهيمنة الإمبريالية لدى الأمم المتقدمة، التي لا تزال تقودها، من حيث الأساس، مصالحها القومية.

ب- ولكن يتعين أيضاً فهم العناصر التناقضية في مركبات ومناهج السياسات الغربية. سياسات إمبريالية؟ لقد أصبح هذا الوصف، في ظل الشعورية والبدائية اللتين وسمتا القطاع الأوسع من الحركة الوطنية العربية، توتولوجيا، وبالتالي، غير كافية البتة لالتقاط العناصر الثابتة والمتغيرة في هذه السياسات وفهم نوابض وميكانية اشتغالها : دور الرأي العام واللوبيات، الحقائق الواقعية، مفاعيل الزمن، موازين القوى، السياق الجغرافو- تاريخي لكل دولة، العامل الايديولوجي والثقافي ، المصلحة القومية وزاوية النظر إليها، إلخ.

جـ - وأخيراً وثالثاً ، ومن دون التخلي عن مقولة المصلحة والمنفعة المفهومتين فهماً صحيحاً ، ومع الأخذ باعتبار أن السياق الجيوسياسي- التاريخي- الايديولوجي للسياسات السوفياتية مؤاتٍ تارة وغير مناقض تارة أخرى لطموحات الشعب العربي إلى التحرر والتقدم ، يتعين على الحركات التقدمية العربية أن تعمل لإبعاد مشروعها الثوري عن دائرة التنافس أو الصراع الأمريكي- السوفياتي (وبخاصة بعد الانشقاق ثم التصارع ثم التشرذم التي أصابت الحركة الشيوعية العالمية، حيث لم يعد الاتحاد السوفياتي لا الرمز ولا المعاير ولا القائد)، الأمر الذي يجنبه مضاعفات دولية قد تؤذيه، كما يكفل للمنظورات التي تواجهه استقلالية فكرية وسياسية تخدم لمطابقة الوعي مع حاجات الواقع.

اتجاهات التطور الداخلي العربي (تموز / يوليو ١٩٧٧)

بصورة عامة، يشهد الوطن العربي، ومنذ وقت/ وبوتيرة وشدة متفاوتتين بين قطر وآخر، سيرورة انتقال إلى الشخبوطية، أو لنقل إلى حقبة شخبوطية (٣). وأخذت هذه السيرورة كل زحمها واتساعها مع نزع الناصرية (٤).

شيئاً فشيئاً اتضح ويتضح ميل تحول إلى سيرورة نزع الاستعمار إلى سيرورة نزع تأثيرات بعض الحضارة الحديثة، الغربية، الذي تسلل إلى المجتمع العربي خلال التجربة الكولونيالية بخاصة. لا شك أن الأدوات التقنية الترفيهية، الأكثر قابلية للتصدير، الخاصة بالمجتمع الاستهلاكي الغربي، مطلوبة لدينا، فالطبقات الطفيلية المنعمة تتهالك عليها وتستهلكها بفحش، إلا أن الوافدات الغربيات الثلاث، الأكثر تمثيلاً وتمييزاً للحضارة الحديثة، ونعني الدولة القومية العقلانية والديمقراطية والعلم، تطارد وتضمر وتنحسر.

عوامل هذه السيرورة كثيرة، الذاتية منها هي الثلاثة الرئيسية التالية:

١- إخفاق محاولة النهضة العربية الثانية، التي تلقت ضربة قاصمة في هزيمة حزيران [يونيو]
٢- الوعي المفوّت، التقليدوي أو التقليدوي الجديد، للإنتيليجنسيا العربية بوجه عام والنخبة السياسية العربية بوجه خاص
٣- دور البترول البدوي.

بيد أن الحرب ضد القيم والمثل القومية الديمقراطية الحديثة لم ولن تحسم نهائياً، رغم قوة المواقع التي تحتلها الرجعيات العربية، سواء القديمة أو الجديدة، ورغم أن الاستبداد الشرقي يجهد لافتراس كل روح المقاومة لدى الشعب ولاستئصال القوى التقدمية، وبخاصة الحديثة والعقلانية، من المجتمع العربي. لقد خسرت القوى التقدمية العربية، بسبب تخلفها وقصور وفوات وعيها، جولات، لكنها لم تخسر المعركة النهائية. في ظل التدهور العربي والبؤس القومي القائمين، لا يمكن الرجعيات العربية أن تستمر إلا إذا كسبت المعركة باستمرار. من هنا تبقى الحرب مفتوحة. والمستقبل، ما دامت الرجعيات العربية قد قذفت بالشعب العربي على منحدر قومي وأخلاقي وثقافي واقتصادي، سيتوقف على الوعي المطابق الذي يفترض أن تبلغه كتلة الإنتيليجنسيا العربية، على التنظيم والتضحية والجسارة التي يفترض أن تضبط وتفعم نضالات الطليعة العربية :

١- التظاهرة الأولى في العصر الشخبوطي تتمثل بتصفية مشروع أو جنين الدولة- الأمة (أو الدولة القومية)، والتقهقر إلى مرحلة ما قبل الدولة ، أي إلى الدولة العشيرة- الد ولة- الطغمة، الدولة- الطائفة.

هذه التظاهرة تعبر، بالطبع، عن اشتداد، بل هيمنة، الميول ما قبل القومية (العشائرية، الطائفية، العائلية، الإقليمية أو المحلية)، كما توضح أن الوعي القومي (الأدق : القوماوي) العربي، الذي بلغ خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار مرتبة الوعي بانتماء سلبي إلى الأمة (أي الانتماء إلى الأمة بدلالة التعارض والتناقض مع الخارج فحسب)، لم يرق بعد إلى مرتبة الانتماء الإيجابي للأمة.

تصفية مشروع الدولة- الأمة تتجلى، أولاً ، في الانفصال المتزايد بين الحكم والشعب، وثانياً، في تنامي الطابع التوتاليتاري المحافظ للأنظمة العربية، وثالثاً ، في التوسع المذهل في فساد "الدولة، فساد لم يعد لا هامشياً ولا استثنائياً و مدلساً ، كما أنه فساد ارتدى طابعاً سياسياً مملوكياً ، أي إنه لم يعد مجرد مسألة انحلال أخلاقي، بل تعبير عن انفصال الحكم عن الأمة.

مع تصفية أو تفسيخ الاشتراكيات المختلفة (أو التأخراكيات)، لحساب تأخراليات (رأسماليات متأخرة) ميركانتيلية جمعت العهر الاستهلاكي الباذخ إلى التسول الذليل على أبواب الخيام البترولية، انبثقت من بيروقراطية الدولة شريحة جديدة (يمكن تسميتها بـ " البيروقراطية العليا" أو "برجوازية" الدولة التأخرالية) تحالفت وتمفصلت ودعمت برجوازية كومبرادورية سمسارية، وضعت الدولة والشعب في آن في خدمتها، فحولت، علناً تقريباً ، الدولة إلى أداة نهب والشعب إلى موضوع نهب.

٣- منذ هزيمة حزيران/ يونيو، بدا واضحاً أن سلطان الايديولوجيا التقليدوية السلفية في توسع ملحوظ. والقطر المصري لا يمثل الحالة الوحيدة، بل القصوى فحسب. كما أن الصراعات السياسية الطائفية، المكتومة أو المتفجرة، التي يعانيها عدد من الأقطار العربية، غذّت ايديولوجيات طائفية صبت في تدعيم سلطان الايديولوجيات التقليدوية السلفية، فخلخلت هنا أو قطعت هناك اللحمة القومية للشعب، وطرحت مسألة الأقليات نفسها كمسألة ملحة ومتفجرة.

لم تعدم الايديولوجيا التقليدوية الظروف الذاتية والموضوعية التي مكنتها من الاستمرار، فالتقليد، الشفهي أو المكتوب، ما زال يقدم لكتلة الأمة (الريف + المرأة + أميي المدن) غذاءها الثقافي ووعيها السكوني المفوّت، على رغم الهزات والتغيرات السياسية التي أصابت السطح السياسي للمجتمع العربي. بيد أن

الايديولوجيا التقليدوية لا تعيش، اليوم، كاستمرار فحسب، بل هي قد تلقت دفعاً وسع نفوذها وتأثيرها: إنها تهاجم وتصعّد وتكسب أراضي جديدة.

لا شك أن الهزيمة والمآسي والتدهور العربي المتزايد أعطت زخماً لهذه الايديولوجية التقليدوية: في ساعات الشدة، العون الآتي من الله، الصبر الذي يلهمه، ثواب السير على الصراط أو جزاء الخروج عنه، تشكل كلها ضرباً من تصعيد أيديولوجي للهزيمة، ضرباً من بلسم يفيد في الخروج من الهزيمة، يساعد على تحملها ثم نسيانها، ويلقي الضوء على أسبابها. لكن، في التحليل الأخير، هذا التصعيد أو البلسم أو الضوء ليس سوى بعض الأدوات المفهومية للايديولوجيا التقليدوية، وبالتالي لو أن ايديولوجيا ثورية وحديثة هي السائدة في صفوف الإنتيليجنسيا العربية لووجهت الهزيمة من زاوية أخرى، زاوية مستقبلية: تجديد وتحديث عمارة المجتمع العربي.

لعل السبب الأكثر أهمية في تنامي سلطان الايديولوجيا التقليدوية هو تهافت وإخفاق الايديولوجيا والحركة القوميتين العربيتين وكذلك الماركسية العربية، باعتبار أن هزيمة حزيران/ يونيو هي، بالتحديد، هزيمتهما، وأن التجربة "الاشتراكية" التي عجزت عن تجديد وتحديث المجتمع العربي هي، بالتحديد أيضاً ، تجربتهما. والزخم الجديد الذي حرك الايديولوجيا التقليدوية انطلق من الحجة التالية : ما دام "الجديد" قد عجز وفشل، فلماذا الاستمرار في تجنب طريق السلف الصالح، طريق التقيد الأصلي الأصيل؟!

والواقع أن الحركة القومية العربية، على رغم تناقضاتها السياسية الحادة مع الحركات التقليدوية (الإخوان المسلمين، مثلاً)، تشارك إلى هذا الحد أو ذاك الأخيرة بعض عناصرها الايديولوجية: الماضوية، اللاعقلانية، المعتقدية، ناهيك عن إدانتهما المشتركة، انطلاقاً من منظورات روحية وإيمانية، لليبرالية والماركسية على حد سواء. هذه العناصر الايديولوجية المشتركة هي التي تفسر تعايشهما، (وأحياناً، تصالحهما) الايديولوجي المترافق بصراع سياسي مرير: النظام الناصري، شأن الأنظمة التقليدوية الجديدة الأخرى المشابهة، كان يحصد الإخوان المسلمين سياسياً ، في حين أن سياسته التعليمية والتربوية كانت تزرعهم ثقافياً وايديولوجياً . هذا الأمر يفسر، بعد أن تراخى الضغط السلطوي عليهم، لم احتفظوا بل عززوا قواهم الاجتماعية ومواقعهم الايديولوجية ونفوذهم في المجتمع.

وجاء أخيراً دور الايديولوجيا البدوية التقليدوية محمولة، بدلاً من على ظهور الجمال ، على ظهور براميل البترول : الشعوب العربية غير البترولية، الأقل تأخراً بنسبة ملحوظة من الشعوب البترولية، تتعرض لعملية ضغط وغزو ايديولوجي وثقافي ، ناهيك عن السياسي ، من قبل الأخيرة.

لا شك أن عوامل عديدة داخلية وخارجية، ايديولوجية وسياسية، لعبت في عملية تصفية الناصرية في مصر، بيد أن البترول البدوي، حامل الايديولوجيا والثقافة البدوية، لعب دوراً رئيسياً في عملية التصفية هذه. ولقد كانت "دولة العلم والإيمان " الساداتية باكورة عملية الغزو هذه و" جمعية التكفير والهجرة" آخر ثمارها.

٤- كان طبيعياً أن ينعكس المد الايديولوجي التقليدوي على ميدان التربية والتعليم بوجه خاص وميدان الثقافة بوجه عام. إلا أنه من الجدير بالملاحظة أن الثقافة العربية، التي كانت تتبرعم مع تغلغل تيارات ليبرالية فيها، لم تلبث أن أخذت تذيل مع تراجع هذه التيارات أولاً ومع صعود الاستبداد الشرقي ثانياً ، إلى أن لفظت أنفاسها مع العصر الشخبوطي : الفكر، المستحق اسمه، يموت أو يهاجر حيث الاستبداد والتوتاليتارية. وتلملم الثقافة نفسها وتتكوم حيث تجد حرية ما : في لبنان مثلاً ، بل في الخارج حيث الآلاف وآلاف المثقفين العرب منشورون في الجامعات ومراكز البحث وشبه الثقافة الباقي، قسم منهم

يحمل المباخر، والقسم الآخر يهبط ، بسبب فقدان أي اتصال أو تفاعل جديين مع الثقافة الكونية، إلى المحلّوية: ثقافة خردة منحدرة إلى أفق ضيعة، قبالة ثقافة كونية، ثقافة مدن، تتقدم وتزدهر.

في ميدان التربية والتعليم، حيث يُطبخ ويتقرر المستقبل العربي، يتجلى على أوضح صورة التكامل الايديولوجي (أو التسوية الايديولوجية) الذي قام بين اتجاه الإخوان المسلمين والاتجاه القوماوي، أي بين التقليدوية والتقليدوية الجديدة. هذا التكامل قدم برهانه الكبير في المجابهة مع إسرائيل خلال هذا العقد: المجابهة العربية- الإسرائيلية هي، في أعمق مستوياتها، مجابهة بين المدرسة العربية والمدرسة الإسرائيلية، بين الجامعة العربية والجامعة الإسرائيلية.

نأمل أن يصبح بإمكاننا تقديم دراسات تفصيلية حول البرامج والكتب المدرسية في قطر أو أكثر. ومع ذلك نرى مفيداً وضرورياً في آن تقديم ولو انطباعات عامة حول بعض البرامج والكتب المدرسية العربية:

المدرسة العربية لا تزال (أ) عاجزة عن تعليم اللغة العربية تعليماً عصرياً، يتيح للطالب المقدرة على القراءة والكتابة المضبوطتين أولاً ، ويجعلها أداة إعلام حقيقية لنقل الثقافة الحديثة ثانياً ، ويزيل الحواجز بين الفصحى والعامية ثالثاً .

(ب) تعرض التاريخ العربي، بحجة جعله أداة قومية، عرضاً ايديولوجياً ومبتسراً ، يتنكر للحقيقة التاريخية حيناً ويلويها حيناً آخر. هذا الازورار عن الحقيقة التاريخية يعلّم الطالب لاعقلانية التاريخ ولاعقلانية الواقع، وبالتالي، يزرع اللاعقلانية والرومانسية والانغلاق في وعيه العام . وأخيراً ، هذه الرؤية الميتافيزية للتاريخ تتابع تقليداً عربياً قديماً : تلغي الإحساس بالتاريخ، أي بالتطور والتغير، فتضعف بل تلغي، بالنتيجة، مقولة الواقعي في الوعي.

(ج) تُدرس العلوم على نحو لا يساعد على تنمية عقل علمي، أي "عقل يستطيع أن يقترب أكثر فأكثر من الواقع، أن يصوغ تمثيلاً أكثر فأكثر مطابقة للعالم الذي يحيط بنا ونحن جزء منه، بغية فهمه أولاً ، ثم للانتقال من الفهم إلى التنبؤ (أو التوقع Prevision)، ومن بعد إلى الفعل ".

في مرآتها، لا يمكن الطالب أن يمسك بالعالم الطبيعي، بما فيه الإنسان، من حيث نشوؤه، تطوره والقوانين التي تحكمه. الظاهرات الطبيعية تبدو أكواماً غير منظومة ولا متسقة برابطة سببية، ونسبية الحقيقة العلمية تتحول أحياناً إلى اتهام العقل بالعجز، والظاهرات غير المتوقعة أو المدهشة، ذات المظهر الذي لم يفسر بعد، تقع في حيز أو إطار يقع قبل العلم أو بعده. وبكلمة تدرس العلوم فاقدة إلى هذا الحد أو ذاك نهاجيتها وصرامتها، ناهيك عن جذرها الفلسفي العقلاني.

هذه الحقيقة تفسر لم يشكل الإخوان المسلمون نسبة كبيرة في القطاع العلمي العربي، ومنها الكليات العلمية في الجامعات.

(د) تدرس التربية الدينية وفق منظورات ماضوية وطائفية في آن.

لقد تخلت الحركة القومية العربية عن مبدأ أساسي من مبادئ الدولة القومية ، مبدأ فصل الدين عن الدولة، وبالتالي، عن المدرسة . بيد أن قصور وعيها رماها في تخل أبعد : لو لم نكن إزاء مصلحة ايديولوجية (أو، إذا شئنا، تسوية ايديولوجية) بينها وبين الإخوان المسلمين، لعملت على تدريس التربية الدينية من منظورات عصرية وقومية في آن، متجاوزة المنظورات الماضوية والطائفية للتربية الدينية.

على صعيد تحديث الفكر الديني، وهو جزء من عملية تحديث الفكر العربي عموماً، يمكن عمل الشيء الكثير لجعله مستقبلياً ، عمل يساهم في توجيهه نحو حل مشكلات الإنسان العربي الراهنة والمستقبلية، ويحافظ في الوقت نفسه على القيم والمثل الدينية، إن عمل تركيبة (Synthese) بين القيم الدينية والمفاهيم العصرية والقومية ليس أمراً ممكناً فحسب، بل ضرورياً أيضاً . إن مهمة عظيمة تنتظر هؤلاء المثقفين المؤمنين المسلمين والمستوعبين التراث الإسلامي والمتمثلين ثقافة ومناهج العصر الحديث: تحديث الفكر الإسلامي وجعله مستقبلياً .

(هـ) عاجزة عن/ وغير مبالية في آن بتعليم اللغات الأجنبية بحيث يمكن النخبة المثقفة الاستفادة منها في عملية المثاقفة ونقل المعرفة، المتطورة والمتنامية باستمرار، بشتى فروعها، إلى بلدنا وشعبنا. هذا الواقع يستمد جذوره من الموقف القوماوي من الغرب والثقافة الغربية، ناهيك عن عدم إدراك تأثير ذلك على تدني مستوى التعليم الجامعي، وعلى المستوى الثقافي والتقني للبلد، وتهبيطه إلى مستوى محلي، إلى مستوى ضيعة، ولنقل مستوى كتاتيب، قياساً بالمستويات الثقافية للبلدان المتقدمة.

اللغات الأجنبية هي مركبتنا أو قناتنا إلى الثقافة الكونية والمعرفة العصرية. وسنبقى، بوصفنا شعباً يعاني حالة تأخر وفوات، بحاجة لا بد منها وملحّة إليها لأمد طويل طويل.

في الدول العربية غير البترولية أضيف العامل المالي، المتمثل في نقص النفقات اللازمة للتعليم، إلى تلك العوامل الثقافية للتعليم التي ذكرنا، فدفع بالمستوى الثقافي للتعليم إلى تدهور متزايد، وأبقى نسبة الأمية تراوح مكانها في قطر وتزيد في قطر آخر. (١) النقص المتزايد في الأبنية المدرسية، وبالتالي التخلي عن اليوم الدراسي الكامل وتقسيم الطلاب إلى وجبات بلغت ثلاثاً أحياناً . (٢) نقص تأهيل المدرسين، بل قل انعدامه بنسب واسعة.

تضافرت لإفراز هذه الظاهرة عوامل عديدة: (١) ركود أو تراجع متوسط الدخل القومي للفرد. (٢) ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري. (٣) الانفجار الديمغرافي والارتفاع الكبير في نسبة الأولاد في سن الدراسة إلى مجموع السكان.

الجامعة العربية، تتدهور، هي الأخرى، قياساً بجامعات البلدان المتقدمة، إلى مستوى مدرسة ثانوية. بعض أهم أسباب هذه الظاهرة: (١) تراجع الفكر الليبرالي وسيطرة الفكر المحافظ أو التقليدوي على الفكر الجامعي. (٢) عدم نشوء مناخ البحث العلمي، أي عدم تكوّن ظاهرة "الرهبنة العلمية"، بل إن اللقب الجامعي أصبح، في حالات عديدة، مصدراً لدخل "كومبرادوري ". (٣) انفصال الجامعة عن المجتمع وعدم ربط أهداف التعليم الجامعي بحاجات تطوير المجتمع. (٤) عدم امتلاك "المركبة" اللغوية، وهذا يصدق على الطلاب كافة وعلى نسبة غير بسيطة من الجسم التعليمي. (٥) التراجع المذهل في المستوى الثقافي والمهني للجسم التعليمي الجامعي، بسبب حشر التنابلة والجهلة، لأسباب سياسية وحزبية، وطائفية، في هذا الجسم. (٦) التوسع الديماغوجي في التعليم الجامعي، المستند بدوره إلى تعليم ابتدائي وثانوي جد متدن . هذا التوسع، الذي هبط إلى مستوى مذهل بنسبة الأساتذة إلى الطلاب، لم يعد يهدف إلى رفع المستوى الثقافي للمجتمع ولا تلبية حاجات تطور الاقتصاد، بل فقط إعطاء شهادات تشكل ضرباً من امتيازات بلا استحقاق على حساب المجتمع.

٥- الانتقال من الزمن الناصري إلى الزمن الشخبوطي كان أيضاً انتقالاً إلى عهد ملوك الطوائف، حيث لم تعد التجزئة أمراً واقعاً فحسب، بل شرعياً أيضاً . لا شك أن المحاولة الوحدوية الناصرية كشفت عن قوة البنى التجزيئية والمصالح التي أفرزتها والايديولوجيا التي صاغتها، كما كشفت عن قصور ورومانسية الوعي الوحدوي، إلا أن هذه المحاولة وضعت العرب في عصر الوحدة، أي إنها انتزعت شرعية

المشروع الوحدوي، وبالتالي، وسعت الاحتمالات الوحدوية، وحركت وعززت الميول الجاذبة إلى المركز (Centripete)، ونزعت شرعية وجابهت الميول النابذة عن المركز (Centrifuge).

هذا الجزء الوحدوي هو تظاهرة من تظاهرات الجزر العام الذي أصاب حركة النهضة العربية، لذا من الطبيعي أن يكون الزمن الشخبوطي زمن استنقاع إقليمي . لكن من الواضح أن التراجع على الجبهة الوحدوية هو أكبر هذه التراجعات، وذلك لأن المشروع الوحدوي، في غياب عبد الناصر ونزع الناصرية، أصبح من دون قاعدة، أي من دون القطر- المركز، أو القطر- المحور للعملية أو للسيرورة الوحدوية. تظاهرات التراجع الوحدوي كثيرة، الملفت والمذهل منها هو النزوع الإقليمي الذي لا لجلجة فيه لدى الحركة السياسية الفلسطينية (خارج الضفة الغربية وقطاع غزة) الصاعدة مع هزيمة حزيران/ يونيو ثم انتقال قوى تنسب نفسها إلى القومية العربية من رومانسية وحدوية إلى إقليمية ضمنية مقاتلة.

في المقابل، إن صعوداً جديداً في حركة النهضة والثورة العربيتين سيتجلى،على الأرجح، في حركة صعود على الجبهة الوحدوية جزءاً من مشروعها الثوري : عملية إنضاج الوعي الوحدوي لا يمكن أن تنفصل عن عملية إنضاج الوعي الثوري العام، ومشكلات التوحيد العربي جزء، بل جزء بالغ الأهمية وبالغ التعقيد في آن، من مشكلات بناء عمارة جديدة للمجتمع العربي.

وما دام المشروع الوحدوي جزءاً من المشروع العربي، سنبقى ضد النزعات الإقليمية وضد سائر أشكال وتدنى التجزئة، بوصفها وقائع وأتجاهات مناقضة لسيرورة النهضة العربية بوجه عام، وبناء الدولة القومية العربية الموحدة بوجه خاص.

ولأن الوعي الوحدوي المطابق تظاهرة فرعية من تظاهرات الوعي الثوري العام المطابق، فإننا ننبذ أيضاً، فضلاً عن الإقليمية والتجزئة، الوعي القوماوي الرومانسي، الذي عجز تارة وأنزل الأضرار تارة أخرى بقضية الوحدة العربية. نحن نعمل، بلا كلل، للقبض على وعي قومي وحدوي مطابق، أي وعي وحدوي واقعي- ثوري، يمهد ويخدم الفعل الوحدوي.

٦- في الزمن الشخبوطي ازدادت المدينة العربية تدهوراً . سواء من الناحية الاقتصادية والعمرانية أم من الناحية الثقافية والفكرية. خلافاً للمدينة الغربية. التي تطورت فكرياً وسياسياً واقتصادياً وعمرانياً بصورة وئيدة ومنتظمة ومتسقة كمركز صناعي، توسعت المدينة العربية توسعاً مذهلاً ، لا عقلانياً فوضوياً، بتأثير عوامل عديدة، أهمها: (١) التزايد الانفجاري في عدد سكانها (٥- ٦ بالمئة سنوياً) ٠ (٢) النزوح الطوفاني من الريف إليها. (٣) التضخم المفرط في الأجهزة الإدارية والعسكرية وتركزها في المدن.

يتجلى الطابع المأساوي لهذا النمو، إذا تذكرنا، مثلاً، أن خمس سكان مصر يعيشون في القاهرة، التي ستصبح، وحدها، في العام ٢٠٠٠، أي بعد ٢٣ سنة، ٢٨ مليون نسمة. هذا التضخم الطفيلي، غير المصحوب بتقدم اقتصادي مناسب، في الأقطار غير البترولية بخاصة، يوسع نسبة مساحات أحياء براكات التنك والطين (Bidonville)، أحزمة البؤس وبؤره، التي تبلغ نسبة مساحاتها اليوم بين ٣٥ و ٦٠ بالمئة من المساحة الكلية للمدن العربية الرئيسية، والتي لا يتوفر فيها لا كهرباء ولا مياه ولا مجارير، ناهيك عن وسائل المواصلات والخدمات الصحية والأبنية المدرسية.

أضف إلى ذلك، وهذا هو الأمر الأكثر مأساوية، أن العمران في المدينة العربية، التي قامت في الأصل على أشرطة من الأرض إما ساحلية أو نهرية أو في واحات، أخذ يأكل، كالجراد، هذه الأشرطة أو الواحات: يأكل الأخضر، يصحرن الأرض (توسع دمشق العمراني في الغوطة أحد الأمثلة الأكثر مأساوية وبشاعة). من هذه الزاوية، المدن العربية تتريف، ترثّ، تقذر، تتصحرن، وتخلفها يتقدم من التخلف الكفافي إلى التخلف التسولي.

بيد أن ترييف المدينة العربية هو الظاهرة الأبرز والأشد شؤماً . هنا تطورنا كان "أصيلاً": في الغرب، كان انتصار الحضارة الحديثة بمثابة انتصار للمدينة على الريف، ومن ثم مدننة الريف. المدينة أصبحت الموقد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحياة القومية. سيرورة التطور العربي أخذت، من حيث الجوهر، اتجاهاً معاكساً : المدينة العربية ليست قرية نمت، تقدمت، انتفضت، انقلبت، بل قرية انداحت عمرانياً فحسب : فقدت ميزات القرية التقليدية ولم تكسب صفات المدينة العصرية. حيث يخيم الاستبداد الشرقي، تزول كل مظاهر الحياة الفكرية والثقافية والسياسية، (وأيضاً، الاجتماعية، بسبب الموقف من المرأة): ركود وصمت مقبرة من جانب وصخب "مكتوم " في قصور ماجنة من جانب آخر. ويذوي عقل الأمة في العطالة أو يهاجر أو يتعهر.

٧- منذ الخمسينيات، أخذت تهيمن، في البلدان المشرقية المستقلة حديثاً ، لدى النخبة السياسية بوجه خاص والإنتيليجنسيا بوجه عام، منظورات سطحية ومضللة في تصور المستقبل، أولاً بسبب التصورات الايديولوجية التي وجهت جماع الحركة الوطنية العربية المعادية للاستعمار، وثانياً كرد فعل على المحاولات الإمبريالية الرامية إلى احتواء تلك البلدان المشرقية في نظام الاستعمار الجديد.

تحت شعار أن الاستعمار هو وحده مصدر البلايا والفساد والتأخر، أعيد الاعتبار للمجتمع العربي التقليدي ما قبل الكولونيالي، وكرست مجدداً قيمه وعاداته، ومثلنت (أي رفعت إلى مرتبة مثل أعلى) تصوراته ومفاهيمه، متجاهلين وجاهلين في آن أكثر من ألف عام من تاريخنا المملوكي والعثماني، التي رزح تحت وطئها شعبنا. من هنا انبثق شعار العودة إلى الأصالة، الذي جاء نقضاً ونفياً للنزاعات الرامية إلى تبني وتمثل المناهج والقيم التي صاغت العصر الحديث، فحولت عملية التقدم إلى سيرورة نحو الماضي، ودعي الشعب العربي إلى اقتحام المستقبل وعيونه شاخصة إلى وراء.

في الحقيقة الكولونيالية، حيث التفوق الغربي حدث يومي يفرض نفسه، وحيث كانت تتسلل إلى بعض الإنتيليجنسيا العربية بعض تأثيرات العصر الحديث، كان الإحساس بالتأخر ملحوظاً بل حاداً بعض الشيء. بعد الاستقلال، وللأسباب التي ذكرنا، أخذ هذا الإحساس بالتأخر يضعف شيئاً فشيئاً إلى أن تلاشى أو كاد. والواقع أنه ما إن مثلن المجتمع العربي ما قبل الكولونيالي حتى سقطت مقولة التأخر من أساسها، وتحولت إدانة التجربة الاستعمارية إلى إدانة للمجتمع الغربي الحديث وقيمه ومناهجه.

ولكن لأن التفوق الغربي في الميدان التقنولوجي واقعة ليس في الوسع إنكارها، ولما كان الفقر العربي حقيقة ليس في الوسع أيضاً تجاهلها، اختزلت مشكلة التأخر وسطحت وأفقرت إلى أن فقدت محتواها الأصلي وجوهرها، فحولت إلى مسألة استيراد ثمار التقنولوجيا الغربية وإلى مسألة تنمية الدخل القومي. وفي ما عدا هاتين المسألتين، كان التعالي تارة والنقد الغبي (ما قبل البرجوازي، بالطبع) تارة أخرى هما الموقف الذي اتخذته غالبية الإنتيليجنسيا العربية من المجتمعات الحديثة (الغربية تحديداً)، موقف لم يكن يسنده سوى جهل لا حد له بهذه المجتمعات وامتثالية إزاء المجتمع العربي المفوّت.

هذا هو الأساس الايديولوجي، السلفي، للتخلي عن فكرة النهضة ومسخها إلى فكرة التنمية، التي طمست كل أبعاد مسألة التأخر العربي، سواء التأخر المجتمعي (الموقف من المرأة، مثلاً)، أو التأخر الثقافي (الموقف من التراث ومن الثقافة الليبرالية، مثلاً)، أو التأخر السياسي (الموقف من القومية وسيادة الشعب، وبالتالي الموقف من الديمقراطية، مثلاً).

والواقع أن المنظورات التنموية، التي نبذت فكرة النهضة، تضرب عرض الحائط بالتجارب التاريخية للشعوب المتقدمة : ما من شعب حقق تقدماً اقتصادياً من دون أن يكون قد حقق تقدماً مجتمعياً وثقافياً وسياسياً موازياً . وبشكل عام، ففي حركة شعب إلى أمام "تتضافر تغييرات ذهنية ومجتمعية تجعله أهلاً

لأن ينمي، على نحو تراكمي ودائم، إنتاجه الحقيقي الاجمالي ". والتقدم ، الذي يشكل النمو الاقتصادي واحداً من نتاجاته الفرعية، هو "عملية انتقال شعب من نمط من المجتمعات إلى نمط آخر، حيث يغدو أكثر قدرة على التحكم بأوضاعه الخاصة".

من هنا فالمنظورات التنموية، التي أثبتت التجربة العربية لما بعد الحرب العالمية الثانية عمقها، هي ضرب من محاولة عمل زركشة تحديثية على سطح مجتمع قديم مفوّت، وليس عملية بناء مجتمع جديد. إنها منظورات تزعم "تحديث " عمارة المجتمع القديم بزيادة الإنتاج. والواقع أن زيادة الإنتاج، عندما تأتي حصيلة نمو داخلي متوازن ومكوّر، تبقى، في التحليل الأخير، تظاهرة من تظاهرات تنامي عقلنة المجتمع وسيطرته على نفسه، وبالتالي تنامي سيطرته على الطبيعة.

وفي سيرورة عقلنة المجتمع، أو لنقل في سيرورة انتقال الشعب من مجتمع ذي نمط تقليدي إلى آخر ذي نمط عصري، تشكل الثورة الديمقراطية البدوة اللازمة. ومن دونها يستحيل هذا الانتقال، إذ إنها هي التي تجدد الحيزات المجتمعية والذهنية والايديولوجية والسياسية في عمارة المجتمع، مسهلة ومتمفصلة وممهدة لنمو الإنتاج وبناء بنيان اقتصادي جديد للمجتمع. والمنظورات التنموية الاقتصادية هي، بالضبط المنظورات التي تتوهم، نظراً لوفائها للمجتمع التقليدي، إن من الممكن في آن تلاقي الثورة الديمقراطية و"تحديث " المجتمع التقليدي اقتصادياً .

نحن العرب شطار، ونريد أن نجمع "المجد" من أطرافه، لذا نحاول أن نكون "بتاع كله ": الماضي والحاضر، القديم والحديث، التقليدي والعصري، متجاهلين أن الحديث، في تجارب الشعوب المتقدمة، لم يتكون إلا على أشلاء القديم، وأن المستقبل جبل في عملية تناقضية مع الماضي الوسطوي، وأن العصري تبلور مع مطاردة التقليدي.

إن المنظور التنموي، الذي يزعم أن ثمة إمكانية لدخول العصر وتجنب الثورة القومية الديمقراطية، هو منظور مضلل، فضلاً عن أنه امتثالي وماضوي . فالثورة القومية الديمقراطية، بقلبها وتصفيتها المجتمع التقليدي القديم، هي التي دشنت العصر الحديث وأرست بناه المجتمعية والايديولوجية والسياسية، وأطلقت قواه الإنتاجية.

والواقع أن المنظورات التنموية هي، في الأساس، منظورات الحركة القومية العربية، وذلك لأن الأخيرة، بسبب من امتثاليتها وتقليديتها أولاً وافتقارها إلى وعي كوني ثانياً ، تجهل الثورة الديمقراطية وتنكرها في آن، وبخاصة عندما تفهم كعملية دنيوية أو علمنة (بالمعنى الواسع للكلمة) شاملة للمجتمع. وحديث الحركة القومية العربية هذه عن عدالة اجتماعية أو مساواة، قبل أن تسقط خلال ممارسة الحكم في نمط "محدّث " من الاستبداد الشرقي وقبل أن ترث بل وتوسع امتيازات الفئات المستغلة القديمة، لا يمت بصلة إلى الاشتراكية كصيغة عصرية وإنسانية للعدالة ولا إلى الديمقراطية كصيغة عصرية للمساواة، إذ إن أفقها الايديولوجي و- ذخيرتها الثقافية جعلا نزوعها هذا إلى العدالة الاجتماعية والمساواة ضرباً من تطلع إلى تنظيم بدائي قطيعي للمجتمع، لا مكان للفردية الخلاقة فيه ولا أثر لحقوق الإنسان. أضف إلى ذلك، وهذا أمر من الأهمية بمكان، أن المنظورات التنموية تتفق مع منظوراتها المفتقرة إلى النزعة الإنسانية (النزعة التي تعتبر الإنسان مركز الكون وقيمته الأسمى)، التي تشكل حجر زاوية في عمارة المجتمع الحديث.

والأدهى من ذلك أن الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة قد لعبت، بلا وعي حيناً وبوعي أحياناً، لعبة الحركة القومية العربية، فكرست المنظورات التنموية وأعطتها الشرعية النظرية، إذا صح التعبير.

إن هذه الماركسية، المتأخرة، غير النقدية والسياسوية، قد غفلت تماماً عن المسألة المركزية في الواقع العربي: التأخر. بل يمكن القول إنها تغافلت، لافتقارها إلى نفس راديكالي وثوري ، عن هذه المسألة؟ حيث ستدور، ولا بد أن تدور، المعركة الأطول والأشد ضراوة مع القوى التقليدية في المجتمع العربي. وما إن أسقطت واقعة التأخر حتى شوهت أو خصت الثورة الديمقراطية وإختزلتها إلى إصلاح زراعي، لم يفعل، في التجربة العربية، شيئاً ذا بال لتحرير الفلاحين من قيم وقيود المجتمع التقليدي القاهرة ووقف عند حدود "كولكة" الريف ، التي لم تختزل، بسبب الانفجار السكاني، الكتلة الفلاحية غير المالكة، ولا أوقفت سقوط أعتبار الزراعة ولا تراجع الإنتاج والإنتاجية الزراعيين.

لماذا أسقطت الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة مقولة التأخر؟ ولماذا كرست المنظورات التنموية؟

أولاً، لأنها كررت ببغائياً مقولات الماركسية السوفياتية، التي تجهل، بالطبع، المشكلات العيانية العربية من جهة، ومن جهة أخرى لأن الماركسية السوفياتية فرضت عليها إشكاليات وهموماً لا تمت بصلة للواقع العربي. والواقع أن الفهم السطحي والمبتسر للمنظور التصنيعوي السوفياتي أسهم في دفعها إلى إسقاط واقعة التأخر وتبني المنظورات التنموية، متجاهلة وجاهلة في آن أن المجتمع التقليدي الروسي كان، إلى حد كبير قد دحض وتفسخ وانهار قبل ثورة تشرين الأول/ أكتوبر، الأمر الذي مهد، على الصعد المجتمعية والثقافية والسياسية، لإطلاق عملية تصنيع شاملة ومتسارعة.

ثانياً ، لأنها أسقطت البعد التاريخي للواقع العربي. هذا الإسقاط جعلها تضع جانباً مقولات الاستبداد الشرقي الماركسية، التي تقدم أدوات وعي مناسب بجوانب الضعف والقصور، المكونة عبر التاريخ، في المجتمع العربي، وتدفع بالتالي إلى التأكيد على المكانة المركزية التي للثورة القومية الديمقراطية في تقدم المجتمع العربي.

ثالثاً ، لأنها اقتصادوية. وهذا ما جعلها تنكر الأبعاد المجتمعية والايديولوجية والسياسية التي للتأخر العربي، فعجزت عن التقاط تأثيراتها السلبية، بل الكابحة، على محاولات التنمية التي شهدها المشرق العربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٨- في البلدان العربية غير البترولية، شأن معظم بلدان العالم الثالث، يشكل التزايد الديمغرافي، حيث تبلغ معدلاته حوالى ٣٥ بالألف، عاملاً بالغ الأهمية في إفشال محاولات التنمية، وهو ينقلها، ربما خلال عقد ونيف، من حالة المجاعة الخفية، التي تعانيها منذ زمن غير قصير، إلى حالة المجاعة المكشوفة.

لا ريب أن تزايداً ديمغرافياً كهذا يطرح مشكلة معقدة وخطيرة على هذه البلدان العربية، إلا أن ما يضفي على هذه المشكلة طابعاً مأساوياً هو أن الوعي العربي، نظراً لتقليديته، بعيد عن أن يقبض عليها. حتى القوى التقدمية، التي يفترض أن تمتلك وعياً مناسباً بها، تتجاهلها بسبب من نفورها من المالثوسية والمالثوسية الجديدة وتوهمها أن التزايد الديمغرافي، بالفقر المتفاقم المتوسع الذى يأتي به، يمكن أن ينمي الصراع الطبقي ويلعب، بالتالي، لصالح المشروع الثوري.

والواقع أن مسألة التزايد الديمغرافي وموقف شعب منها وقدرته على التحكم بها أو العجز أمامها، تشكل محك نضجه وقدرته على التحكم في شؤونه، وتقدم صورة عن مدى تحرره من البنيان التقليدي وقيمه ومفاهيمه. وبالتالي فإن حل مسألة التزايد الديمغرافي مرتبط ارتباطاً حميماً بالثورة القومية الديمقراطية، وذلك لأن ضبط معدلاته مرتبط بتحرير المرأة أولاً وبعقلية السيطرة على الطبيعة ثانياً وبوعي تأثيره على المصلحة القومية ثالثاً .

مع سيطرته على الوطن العربي، فسخ الاستعمار، عبر ميكانية النظام الرأسمالي العالمي، الاقتصادات العربية التقليدية من دون أن يفتح لتطورها إلى اقتصادات رأسمالية حقة، حيث قامت اقتصادات رأسمالية طرفية، مصاغة وفقاً لحاجات ومتطلبات اقتصادات العالم الرأسمالي، أي اقتصادات المركز.

هنا أخذت تنطرح مشاكل جديدة لم تعرفها المجتمعات العربية التقليدية، كان أخطرها مشكلة الانفجار الديمغرافي، التي أخذت كل مداها مع استخدام البنسلين وعائلته بخاصة، ومع التقدم النسبي الذي أحرزته الوقاية الطبية في هذه البلدان بعامة.

ولم تأخذ مشكلة التزايد الديمغرافي شكلها المأساوي الكارثي إلا لأن هذه المجتمعات العربية لم تتطور، اقتصادياً، تطوراً متوازناً ، متسقاً ، مكوراً. ففي المجتمعات العربية التقليدية، كانت الايديولوجيا التقليدية، في وجه الأوبئة والشح، تشجع المزيد من التوالد وترفعه إلى مرتبة القداسة بغية المحافظة على البقاء. مع ذلك بقي عدد السكان خلال آلاف السنين، راكداً نسبياً . بيد أن تفسخ الاقتصادات التقليدية العربية لم يحمل معه، لأسباب عديدة، تغييراً في الايديولوجيا التقليدية وموقفها المشجع لمزيد من الأولاد. وهكذا تضافرت عوامل ثلاثة، تتمثل في استمرار أرتفاع معدلات الإنجاب أولاً ، وتدني معدلات الوفيات ثانياً، والتطور المختل والمندلق والملجوم للاقتصادات العربية ثالثاً ، رفعت التزايد الديمغرافي في هذه المجتمعات العربية إلى معدلات تضخمية، انفجارية، لم تشهدها من قبل.

على أية صُعُد نجد مخاطر الانفجار الديمغرافي؟

أ- تتجلى هذه المخاطر على صعيد التوظيفات، فلأجل الحصول على تنمية الموارد الإجمالية بنسب أعلى من نسب التزايد الديمغرافي لا بد من توظيف كميات ضخمة من الأموال. ومن الواضح، بالنسبة إلى هذه البلدان العربية، إن تعبئة هذه الكميات أمر بالغ الصعوبة، وبخاصة في الحالة الراهنة للوعي العربي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى خطأ شائع يتمثل بالخلط التعسفي بين فكرتين جد مختلفتين، خلط فكرة وتيرة التنمية مع فكرة الكثافة الديمغرافية. فالخطر الأساسي للانفجار الديمغرافي إنما يكمن في الوتيرة السريعة جداً لتزايد السكان وليس في المستوى المطلق للسكان الذي يخلقه هذا الانفجار، هذا إذا وضعنا جانباً محدودية إمكانات التوسع في الأراضي الزراعية العربية.

ب- وتتجلى أيضاً على صعيد تناقص متوسط مساحة الأرض الزراعية للفرد، المزروعة فعلا، في هذه البلدان (٥). كما تشير الوقائع إلى تطور سلبي ملحوظ ، يتجلى في ركود بل تناقص المتوسط الفردي للإنتاج الزراعي وتراجع انتاجية العمل الزراعي.

ومن الطبيعي أن يؤدي تناقص متوسط مساحة الأرض المزروعة للفرد إلى توسيع احتمالات المجاعة المكشوفة، التي من المرجح أن تزحف في البلدان العربية غير البترولية خلال عقد أو عقد ونيف ، ما لم تطرأ تطورات توقف هذا الزحف. أضف إلى ذلك أن تفاقم الاحتياجات الغذائية، بسبب الانفجار الديمغرافي، يقيم عراقيل سلبية أخرى أمام محاولات التنمية: بدلاً من استيراد سلع التجهيز، يجري استيراد المواد الغذائية (تبلغ قيمتها حوالى نصف الميزان التجاري)، استيراد يؤثر بدوره، سلبياً ، على الميزان التجاري.

ج- وأخيراً يطرح الانفجار الديمغرافي صعوبات مرتبطة بتعليم هذا العدد الكبير من الأولاد، الذين يتزايد عددهم بصورة أسرع من تزايد السكان عموماً، ويطرح صعوبات أخرى تتعلق بصحة النساء بسبب الحمل المتكرر، ويطرح أيضاً صعوبات تتعلق بالتنظيم والتوازن في توزيع البشر على الأرض، ونعني الهجرة الريفية الواسعة وما ينجم عنها من تضخم مفرط في نمو البلدان والمشكلات التي يفرزها.

هذه الحقائق، التي ليس في الوسع تجاهلها بل لا بد من أخذها بالاعتبار، تعلم أن إيقاف التزايد الديمغرافي يزيل أهم العقبات التي لعبت وتلعب أكبر الأدوار في إحباط محاولات التنمية العربية. وهنا نجد أنفسنا، مرة أخرى، أمام مشكلة ذات طابع ايديولوجي- سياسي، وتشكل، بالتالي، جزءاً من الثورة القومية الديمقراطية. إن تسييس مسألة تحديد النسل هو الشرط الأول أو الخطوة الأولى نحو حلها. أما الخطوة الثانية الأكثر أهمية وحسماً فهو تطوير عقلية المرأة، بحيث تعي قيمتها الإنسانية فلا تعود ترى نفسها مجرد أداة للإنجاب. وهذا التطوير هو، في نهاية المطاف، عملية سياسية تشكل جزءاً من عملية تسييس الشعب.

يقيناً ، إن المشروع الثوري، مشروع تحديث وعقلنة ودمقرطة، وفي النهاية، تشريك المجتمعات العربية المتخلفة، سيحل في طريقه مشكلة التزايد الديمغرافي، لكن من الخطأ تجاهل أن تحديد النسل، حتى بعد نجاح المشروع الثوري في الإمساك بزمام السلطة السياسية، يشكل السابقة التي لا بد منها للتقدم الاقتصادي. حقاً ، إن وقف التزايد الديمغرافي لا يعادل التنمية، لكن لا تنمية بلا وقف هذا التزايد. ولقد أقرت الصين الشعبية، بعد مواقف متناقضة وترددات وتلمسات بطيئة، الحد من تزايدها الديمغرافي.

٩- لعب غياب القومية الدور الأكثر شؤماً وسلبية في إخفاق المحاولات التنموية العربية. والقومية التي نعني هي منظومة علاقات مجتمعية متطورة ومميزة نسجها تطور تاريخي معين بين أو داخل أعضاء جماعة واحدة. وبالتالي، وخلافاً للتسميات الدارجة، ليس قومية (بل قوماوية فحسب) ما كان مجرد موقف تمايزي أو انثنائي أو عدائي تتخذه جماعة ما إزاء أخرى . القومية هي الحركة التاريخية التي ترفع سديماً بشرياً إلى كتلة متجانسة، متلاحمة، مندمجة، تستحق أسم أمة.

غياب القومية يتجلى في تظاهرتين متداخلتين هما: نقص الاندماج القومي وضمور الوعي القومي.

نقص الاندماج القومي العربي، الذي هو حصيلة للركود العربي، يتجلى أساساً في استمرار أشكال التضامن التقليدية القديمة. ففي المجتمع العربي يعيش الناس، بالأحرى، منعزلين في عصبيات أو جماعات ضيقة خاصة : العائلة، العشيرة، الطائفة، القرية (بل ثمة عصبية مدينية وإقليمية). والواقع أن نظام القرابة العربي، الموغل في القدم والكابح للتقدم، والذي يقيم الروابط بين الناس لا على أساس عقلاني بل غريزي، لا على أساس الرأي بل الدم، يكمن في أساس استمرار أشكال التضامن القديمة. حتى أشكال التضامن الحديثة (مثلاً، الأحزاب السياسية المزعومة حديثة) تتوضح فوق/ أو تتمفصل مع، في حدود ملحوظة وفي الغالب، أشكال التضامن التقليدية بدلاً من أن تصفيها وتقوم على أنقاضها.

هذه الجماعات الضيقة الخاصة ، وهي جماعات ما قبل قومية ولا قومية في آن ،لا يمكن أن ترقى إلى امتلاك وعي قومي، أي وعي يتعاطى على/ ويتناقض مع مصالحها ويعانق المصلحة القومية للأمة، والواقع أن العالم العقلي والمجتمعي لهذه الجماعات عالم محدود ، والعالم أو البشرية ينتهيان عند حدودها، ومن هنا افتقارها إلى الخيال أو الأفق الذي يجعلها قادرة على تصور روابط تلحمها بأناس يقعون خارج حدودها ولا تتعامل معهم تعاملاً مباشراً ، أي إنها تفتقد الأفق الذي يرفعها إلى نظرة قومية شمولية. فالوعي القومي، أي الوعي القادر على استيعاب المصلحة القومية بجزئياتها وكليتها، بتفاصيلها واجمالها يفترض قفزة نوعية تنقل تلك الجماعات من وعيها الغريزي إلى وعي عقلاني.

ولأن التنمية مسألة قومية البعد والطابع، لا يمكن الوعي الشامل إلا أن يلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية، ما دامت المصالح الخاصة الضيقة للجماعات التقليدية توضع فوق المصلحة القومية، وبالتالي ما دام التذرير المجتمعي يدفع الأفراد إلى وضع مصالحهم الخاصة فوق مصلحة الأمة والدولة. من هنا كانت القومية، في الوطن العربي كما في العالم الثالث، إنجازاً للمستقبل وليست مشروعاً رجعياً فات أوانه

وتخطته حركة التاريخ. القومية هي الأرض التي يبنى معها وعليها المستقبل العربي، وبالتالي فهي شرط النهضة. لذا فإن هؤلاء الذين يهاجمون القومية في الوطن العربي ويدعون إلى تجاوزها إنما يهاجمون شيئاً لا نملكه ولم نبلغه بعد ، نحن العرب. والحال أنه لكي نتجاوز شيئاً ينبغي أن نحققه أولاً ، وهذه أولى مهام الطليعة العربية ، القومية، الحديثة.

ولقد أثبت عقم أو تعثر المحاولات التنموية العربية صحة هذه الأطروحات :
على الرغم من أن هذه المحاولات كانت بمثابة "إنزال" مشروعات إنمائية متناثرة كالبقع على سطح مجتمع تقليدي مفوت، إلا أن العثرات التي لاقتها، الكلفة المرتفعة جداً التي كلفتها، الخسائر التي لحقت بها، تقلب الخيارات والنزوات التي وجهتها، تقطع استمرارية خطط بنائها، مفاعيلها الهزيلة جداً على بنية الاقتصادات العربية، خير شاهد على الدور السلبي الذي لعبه نقص الاندماج القومي وضمور الوعي القومي.

إن سديماً من البشر لا يمكنه أن يتخذ قراراً تاريخياً ولا أن يشرع في حركة تاريخية. والحال أن النهضة قرار تاريخي يتخذه شعب بملء وعيه واختياره وصيحة حرب يطلقها ضد التأخر. ولكن لا شعب بلا قومية.

وبالطبع فإن غياب القومية قد أنعكس على مسألة بناء كل من الدولة والديمقراطية، ذلك لأن الأولى تشكل قاعدة أو أساس الأخيرتين، المنبثقتين من المبدأ القومي السامي، مبدأ سيادة الأمة وحقها في امتلاك زمام مصيرها بنفسها. من هنا لم يكن بنيان الدولة في البلدان العربية يمت بصلة جوهرية إلى الدولة القومية العقلانية الحديثة. وما زاد مسألة قيام دولة قومية خطورة هو الدور الحاسم الذي ينتظر الدولة في قيادة عملية التنمية، بسبب عدم تكوّن طبقة برجوازية حقة، من النمط الغربي.

والواقع أن "الدولة" في عموم الوطن العربي، إذا ما قورنت بالدولة العصرية، تقع في مرتبة ما دون الدولة أو في مرحلة ما قبل الدولة ، ذلك لأنها :

- إما دولة فئوية (طغمة، عائلة، عشيرة، طائفة، إلخ.)، الأمر الذي يفسر، جزئياً ، طابعها الاستبدادي، ذلك لأن دولة كهذه لاتستطيع الاستمرار إلا باستعمال القوة ضد من هم خارج حدود قاعدتها البشرية. في حين أن الدولة القومية، التي لا بد أن تكون ديمقراطية، تتواصل مع مجموع الشعب، الأمر الذي يمكنها من تعبئته وإثارة روح التضحية فيه ودفعه في طريق النهضة.

- وإما دولة ثيوقراطية إلى هذا الحد أو ذاك ، الأمر الذي يفسر ليس فقط طابعها الاستبدادي، بل أيضاً شللها وعطالتها بالمحرمات والمسبقات، وانغلاقها، بالنتيجة، على العصر الحديث. في حين أن الدولة القومية دولة علمانية وعقلانية، ومؤهلة، بالتالي، لأن تكون عصرية ومستقبلية ومستوعبة استيعابا واعياً وشمولياً المصلحة القومية وقادرة على خدمتها بالفعل.

هذه الفئوية التي سلخت الدولة عن الأمة، ثم هذه الثيوقراطية التي حرمتها من الوعي العقلاني، هبطتا بها إلى ما يذكّر بـ "الدولة" المملوكية ، بحيث لم يعد لها من سمات الدولة الحديثة سوى بعض أطر ومظاهر وشكليات، موروثة من "الدولة" الكولونيالية.

يقيناً ، إن "الدولة" الكولونيالية، التي لم تجد في المدينة الإسلامية (- علاقات مجتمعية+ ثقافة وحضارة+ ايديولوجيا) تقليداً دولوياً ، جاءت مفصولة عن الشعب وفي سياق عملية اغتصاب قومي شاملة، إلا أنها ليست دولة فئوية ولا ثيوقراطية، ناهيك عن أن الاغتصاب المملوكي أكثر إطباقاً وأشد هولاً وسحقاً . من

هناك كان انبعاث "الدولة" المملوكية أو العثمانية، الذي يشكل جزءاً من ظاهرة انبعاث المجتمع العربي ما قبل الكولونيالي، خطوة إلى الوراء بالنسبة إلى الدولة الكولونيالية.

"الدولة" المملوكية المحدثة هي " دولة" منسلخة وتالفة ومفوتة، فكيف يمكنها أن ترسي اقتصاداً حديثاً وتشغله؟!

هوامش

(١) انظر أعمال ومناقشات المجلس القومي الثاني، ١٩٧٠.

(٢) يقول بيير جاليه : "على الأرجح يمكننا أن نقدر اليوم، بالنسبة لمجموع العالم الثالث، أن (الأموال) الخارجة منه باسم فوائد وعوائد تعادل بوجه عام الأموال الداخلية الجديدة في الهبات والقروض الحكومية والاستثمارات الخاصة و.. " انظر: بيير جاليه، نهب العالم الثالث، الطبعة الفرنسية، ص ٨٧.
واذا أضفنا إلى ذلك "المعونات " العسكرية، يصبح ما يدفعه العالم الرأسمالي أكبر بكثير.

(٣) نسبة إلى الشيخ شخبوط ، أمير أبو ظبي السابق. من الواضح أننا نستخدم هذه التسمية فقط للرمز إلى حزمة من التظاهرات السياسية، الايديولوجية، السوسيولوجية، الآخذة في التوسع في المرحلة ما بعد الناصرية، حيث يتمفصل تأخر سوسيولوجي وأيديولوجي بدوي تارة وريفي مقترب إلى حافة البداوة تارة أخرى مع ثروات مالية لا صلة لها بإنتاجية المجتمع العربي (أي مع غنى مفرط لم يأت به الشغل العربي)، فيفرزان تظاهرات سنتحدث عن بعضها.
في هذا العصر، تلعب السعودية، بما تملك من قوة مالية (وليس اقتصادية) للإغراء والإرشاء، على المستويين العام والخاص، دوراً قيادياً . لكن التظاهرة الشخبوطية أوسع بكثير من التظاهرة السعودية، إذ إنها تشمل سائر الأنظمة التأخراكية ورممها واستحالاتها.

(٤) المقصود نزع الناصرية كمؤسسة لا كحركة سياسية.

(٥) في مصر، تناقص متوسط مساحة الأرض المزروعة للفرد على النحو التالي : نصف فداد في عام ١٩٣٠، ربع فدان في عام ١٩٥٥ ، ثم فدان في عام ١٩٧٥. في سوريا ، لا تختلف نسبة التناقص عنها في مصر.

نقد الايديولوجيا المهزومة
في
الجذور الفكرية للهزيمة

في ٥- ٣- ١٩٧٣، في مدينة بنغازي، جرى لقاء عدد من "المثقفين " العرب تحت اسم "لقاء المفكرين العرب " وتحت شعار "الإعداد لمعركة التحرير".

كانت المجابهة العربية- الإسرائيلية بمختلف أبعادها محور مناقشات هذا اللقاء، بيد أن الشطح المألوف لدى العقل التقليدي مدّ المناقشات لتغطي كل شؤون الدنيا و الدين .

لقد مضى على هزيمة العام ١٩٦٧ حوالى ست سنوات، ومع ذلك فإن خبط الجزمة الإسرائيلية على جباهنا خلال هذه السنوات الست لم يوقظ بعد أحداً . هذا هو الانطباع الذي تكوّن في ذهني عندما كنت أتتبع المناقشات: لقد عكست مناقشات هذا اللقاء الواقع "الفكري " المتخلف، السطحي، الممزق، الراكد، الذي لم يخترقه العصر ولم يشعر جدياً بانسياب الزمن، وبالتالي فإن المرء ليكتشف في المناقشات جذور الهزيمة في عقولنا اللاعقلانية وفي "ثقافتنا" الهجينة، السطحية والمتيبسة.

ما العمل في مناخ كهذا ؟ لم أشأ العزوف كلياً ، كما أنني لم أنخرط في الحومة . لقد اكتفيت بإلقاء حجر في مياه راكدة تمثل في الكلمة التي تلي هذه المقدمة . وحاولت في كلمة سريعة أخرى أن أدافع عن علاقة عقلانية مع الاتحاد السوفياتي، كما بينت مخاطر نزعة العداء للشيوعية وبخاصة على الصعيد الفكري، إذ إن هذه النزعة تمنع كل تطور للفكر العربي وتعرقل كل تماس حي مع العصر. ثم تركت الملتقى يتابع جلساته.

بعد أن قطع هذا الملتقى شوطاً غير قليل من أعماله، وبعد أن تناول المتلاقون حل المشكلات التي يعانيها وطننا العربي، حق لي، وأنا الذي فاتتني المناقشة، أن أبدي تقييما إجمالياً لأعماله، الذي أعتبره تقويماً للواقع الفكري العربي في الوقت نفسه .

في هذا الملتقى تجابه، أو بالأحرى وُجد، تياران. أنا لا أنتسب إلى أي منهما. انا أزعم أنني أنتمي إلى تيار ثالث، لم يرفع صوته بعد في هذا الملتقى . وها هو صوتي محاولة للتذكير لا محاولة للصدام والعراك.

قلت برز في هذا الملتقى تياران رئيسيان ، ولكن ثمة سواقي صغيرة فرعية تائهة بينهما. هذان التياران كانا، ولا يزالان، يسيطران على حياتنا الفكرية و السياسية منذ مطلع النهضة العربية الحديثة حتى اليوم ، أي حتى بعد هزيمة العام ١٩٦٧.

التيار الأول تيار إسلامي، تراثي، سلفي . تمثل هنا، في هذا الملتقى، في أفكار الدكتور عمر فروخ، التي عرضها بكل جرأة وبكل وضوح.

التيار الثاني تيار قومي في أهدافه، شبه عصري في نياته وشبه تقليدي في واقعه، وتلفيقي (١) (Eclectique) في منهجه. ولقد قدم الأستاذ صلاح الدين البيطار عينات من أفكار هذا التيار .

التيار الأول: يكره الحاضر، و يرى بخوف إلى المستقبل ، ويتطلع بشوق وحنين وتقديس إلى الماضي. وبكلمة : إنه يرفض العصر . العصر الذهبي في المستقبل، هو أن نستحضر عصراً مضى منذ ألف وأربعمائة عام . إنه تيار يعيش بدلالة الماضي.

التيار الثاني : الحاضر رغم أن الحاضر صنيعه. يريد أن يتفلت من الماضي في حين أن هذا الماضي يمسك بتلابيبه. يأسره مستقبل غائم لا يتمثل في الماضي بالضبط وإنما في استحالة عصرية من استحالاته ، فيدور في حلقة مفرغه يظنها تقدماً إلى الأمام . تحت وطأة العصر وإذلاله أصبح يرنو إلى هذا العصر، ولكن ثقل رواسب الماضي في أيديولوجيته تجعل سعيه إلى ولوج العصر أشبه بسعي المهربين، إذ يريد الدخول إلى العصر خلسة عن أعين الماضي أو بمباركة منه. الجزمة الإمبريالية- الصهيونية تدفشه دفشاً إلى العصر، ولكنه يخشى وحشة العصر وبرودته وزلزلته.

لكي لا يبقى كلامي معلقاً في فراغ، سأحاول أن أقول كلمة عن تطورهما ونهاجيتهما، ثم أقدم عينات من تفكيرهما.

١- **التيار الأول** نهاجيته القياس أو المحاكاة. وما دام التراث بالنسبة إليه هو القرآن والسنة بالأساس، لذا أصبحت مهمة "العقل " أن يحاكي ، أن يقيس كل مشكلة جديدة بالمشاكل القديمة. فإذا لم يجد مماثلة أو مشابهة تعين عليه أن يستوحي المنحى العام أو الروح العامة للتراث.

نهاجية هذا التيار إذاً هي السير وراء نهج الأسلاف : مهمتنا هي أن نكرر أسلافنا، والويل لنا إذا أخطأنا التكرار. هنا فقد الفكر الدم والعصب، وربط الدماغ بحبل موصول بالماضي السحيق، وأصبحت مهمته، بعد أن نفض غبار الصوفية عن الإسلام، أن يحاكي فقط . هذا التيار لم يستوعب فكر الأسلاف، بل على العكس فإن فكر الأسلاف الذي استوعبه.

إن الوزن الايديولوجي والسياسي لهذا التيار لا يتمثل في هذا التيار في حد ذاته، فحده، كقوة اقتحامية، أصبح مثلوماً بعد أن أنجز مهمته في بدايات النهضة على يدي الأفغاني ومحمد عبده ، اللذين نهضا بمهمة تاريخية، ولا شك، تجسدت في تدمير الايديولوجيا الصوفية التي كانت تشكل الغطاء الايديولوجي للدولة العثمانية كما كانت تشكل الايديولوجية السائدة في صفوف الجماهير.

ثلم حدّه، وتكرر كقوة اقتحامية، لا لأن محاولة التجديد الإسلامي التقليدية كانت عاجزة عن مواجهة تحديات عصر جديد كلياً بالنسبة إلى التراث الإسلامي فحسب، بل لأن هوة لا تردم قامت بين الماضي العربي والواقع العربي الذي انسحق تحت ضربات أوروبا العصرية. إن انهيار هيكل المجتمع العربي التقليدي بفعل التغلغل الغربي الاستعماري والحضاري، وكون هذا المجتمع النغل الجديد أصبح الجزء الرث والخاضع في بنيان دولي جديد، قد خلقا ضرباً من انقطاع في السلسلة التي تربط الماضي والحاضر، أصبحت معه محاولة الإصلاح التقليدية تسقط في هذه الهوة ، وذلك لأن الصدمة الإمبريالية للمجتمع العربي التقليدي لم تبق التطور العربي متصلاً متواصلاً كنمو عضوي منتظم، بل أحدثت انقطاعاً لا سبيل إلى رأبه. وهذا يفسر فشل الوهابية في الامتداد إلى المجتمعات العربية الأقل تأخراً وتحولها إلى مومياء في المجتمعات البدوية العربية التي بدأت ترى العصر من خلال أنابيب البترول.

ولكن إذا كان هذا التيار الايديولوجي قد أصبح مثلوم الحد كقوة اقتحامية ، إلا أنه ما زال يسهم في عرقلة تطور الفكر العربي تطوراً متوازناً حثيثاً نحو العصرنة، ويمارس ضرباً من التضييق والحصار على كل فكر عربي حديث.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التيار، الذي كان مبثوثاً في كل خلايا العقل العربي، شكل أرضية التيار الثاني في أسوأ الأحوال أو كان عنصراً من عناصره المكوّنة (٢).

٢- وعلى أرضية التيار الأول، وبسبب عجزه، ولد التيار الثاني . وكما مثل الأول المرحلة الأولى في تطور الفكر العربي الحديث، جاء الثاني ليمثل المرحلة التالية الأكثر تقدماً في هذا التطور، حيث لعبت دوراً إيجابياً تقدمياً بدأ يضمر منذ أوائل الستينيات حتى استنفد مع هزيمة حزيران/ يونيو.

"نهاجية" التيار الأول كان المحاكاة والقياس. أما الثاني فنهاجيته التلفيق . كيف؟

الفكر الإصلاحي السلفي فكر مصفّح إزاء ما يشكل جوهر العصر أو جوهر الحضارة الأوروبية. أما الفكر التلفيقي فقد تمزق وفقد توازنه بين ثقل التراث وصدمة الغرب. حاول أن يبقى على ضرب من ارتباط بالتراث ففشل، وحاول أن يحاكي قِردَيا بعض جوانب مدنية الغرب التقنية ففشل. تراث الماضي يجثم في أعماقه وسطوة أوروبا تخيم على ذهنه. فهو تراثي تمغرب أو متمغرب تسلّف . ولكن تمغربه تلفيق وتسلّفه تلفيق أشد. على ثوب غربي حاول أن يضع رقعاً تراثية ففشل، وعلى ثوب تراثي حاول أن يضع رقعاً متمغربة ففشل.

إنه ينتقي، ينتقي دوماً ، وينسى أو يتناسى أن الفكر بنيان ونظام وآلية ونهاجية.

إنه فكر بلا عظمة وبلا رجولة. لقد ضاق بالماضي، ولكنه عجز عن استيعاب العصر. إنه فكر هجين، أمه التراث وأبوه علج أوروبي . ولكنه يمثل خطوة كبيرة- على الصعيد التاريخي- في تطور الفكر العربي الحديث وتطوره.

٣- السؤال: ولكن كيف؟ التيار الأول استوعبه فكر الأسلاف ولم يستوعب فكر الأسلاف. التيار الثاني لم يستوعب لا الماضي ولا العصر. وثمة تيار آخر (بل أقل من تيار) متمغرب خالص، بمعنى أنه استوعب بعضاً من الفكر الغربي، فاقتلعه هذا البعض (ولأنه بعض) عن الأرض التي يعيش عليها وطرح عليه وأثقله بمشكلات ليست مشكلات الشعب الذي ينتمي إليه، فعاش مغترباً متمغرباً .

لكي لا أطيل أقول باختصار: إنه نهاجية سليمة وإن أفقاً واضحاً للنضال إنما يتطلبان استيعاب الماضي (لا أن يستوعبنا الماضي) يتطلبان استيعاب العصر، لا في تظاهراته، لا في جوانبه التقنية، بل في نهاجيته وميكانيكية حركته وسيره وفي بنيته الإجمالية الشمولية، بدءاً من عصر النهضة، مروراً بعصر الأنوار، وصولاً إلى الماركسية.

أنتقل الآن إلى عرض عينتين من فكر التيارين:

موقف التيارين من المسألة القومية العربية

التيار الإسلامي الخالص غير المنافق يقول ما يلي : إن الدين أساس الجماعة وناظم عقدها. والإسلام هو وحده إطار الجماعة أو الملة (المصطلح القديم الذي حل محل مصطلح الأمة) الإسلامية. لذا فالحديث عن أمة عربية تجديف على الإسلام وقسم للأمة الإسلامية وبدعة، وهو مرفوض بالتالي.

التيار القومي، تلفيقي النهاجية، يهرب من الموضوع، يلف حوله، فهو يريد أن يهرّب أفكاره تهريباً. يقول كل شيء ولا يقول أي شيء . يستحضر العنصر الديني من الماضي، ويستجلب المذهب القومي أو

الايديولوجيا القومية من الغرب، يخلط شعبان برمضان، ولكن شعبان يبقى شعبان ورمضان يبقى رمضان.

وسأكتفي الآن بعرض رؤوس أقلام فقط حول هذه المسألة:

١- إن الرابطة القومية هي رابطة جديدة، رابطة القوم أو الأمة التي تتكلم لغة واحدة، تحل محل الروابط القديمة، ومنها الرابطة الدينية.

٢- إن القومية العربية قد نمت كحركة سياسية ضد العثمانيين، وهم مسلمون . وهي، كايديولوجيا، كانت بالأساس ايديولوجيا مثقفين عرب مسيحيين (رغم إسهام عدد من المثقفين المسلمين العرب في صياغتها في مراحل لاحقة) أرادوا تجاوز الرابطة الدينية القديمة وبناء رابطة جديدة تجمعهم بالعرب المسلمين.

٣- ولهذا فإن الحركة القومية العربية لا يمكن إلا أن تكون حركة علمانية إذا أرادت أن تكون صادقة مع نفسها. نعم إن الإسلام، كتراث حضاري (يضم بالطبع سائر فروع التراث الإسلامي من أدب وفلسفة وسياسة وعلم، ولا يقتصر على اللاهوت الديني المتمثل في القرآن والسنة وعلوم الكلام)، يشكل عنصراً في القومية العربية، ولكنه مجرد عنصر.

٤- وما دامت الحركة القومية العربية حركة علمانية، لذا فإن سياستها الدولية يجب أن تبنى على أساس مصلحتها القومية، أي على أساس المنفعة المقاسة قياساً عقلانياً ، بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى، ومنها الاعتبار الديني.

٥- هنا لا يسعني إلا الإشارة إلى كل الجانب الإيجابي في التيار القومي العربي إنما يكمن في تأكيده على الوحدة العربية. و لكن لا بد من قول كلمة : إن الوحدة العربية هي الشرط اللازم لا الكافي لدخول العصر.

موقف التيارين من مسألة استيعاب التقنية الحديثة

الصدمة الأوروبية التي تلقاها العرب من الغرب، منذ الغزو النابوليوني لمصر، أجبرتهم على التساؤل: كيف يمكن أن نصبح متقدمين وأن نبقي على هويتنا في الوقت نفسه.

ومنذ الجبرتي، مروراً بمحمد عبده، وصولاً إلى الدكتور حسن صعب (٣)، والعرب ما زالوا يطرحون السؤال نفسه ويجيبون عنه الجواب نفسه. ولكن لا حل، وجزمة الاستعمار مستمرة تهرس أنوفنا منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

ولم يكن العرب وحدهم هم الذين طرحوا هذا السؤال على أنفسهم. فالصينيون والفييتناميون والهنود، إلخ ، طرحوا هم أيضاً مثل هذا السؤال، وبالألفاظ نفسها تقريباً .

التيار الأول ، التيار الإسلامي الإصلاحي، فسخ أوروبا إلى شقين : الشق الفكري، رفضه. الشق التقني قبله. يقول دعاته : أوروبا منحطة أخلاقياً ومتفسخة اجتماعياً وملحدة فكرياً ، وهذا زاد مرفوض. أما زادها الآخر فنقبله : الوسائل التقنية.

التيار الثاني، التلفيقي، تمسك بالماضي (بل بقي الماضي ممسكاً به جاثماً في أعماق تفكيره وعاداته) وأراد أن يمسك بالعصر في الوقت نفسه. فأضاف إلى شعار الأصالة شعاراً جديداً، شعار التحديث أو العصرنة. فأصبح شعاره أصالة محدثة أو تحديثاً أصيلاً .

وكالعادة، وضع التراث الغربي في طبق بعد أن فرمه نتفة نتفة، وأخذ ينتقي ما وسعه ذهنه المحدود الانتقاء.

ماذا كان يرفض... وماذا كان يقبل؟

لم يكن، فعلياً، يرفض ما يهدد هويته التقليدية، كما أنه لم يكن يقبل ما يراوغ ويدغدغ. بل بالأحرى كان يهرب من كل ما يزلزل "عاداته الذهنية" وتصرفاته الدهرية، وكان يقبل ما يمكن أن يتصالح مع هذه العادات والتصرفات ولا يهدد بشقلبتها. وفي كل الأحوال فإن الاجتياح الغربي على صعيد الحياة اليومية كان يفرض عملياً ما كان يهرب منه التيار التلفيقي نظرياً ، مما أفقد هذا التيار الطابع الريادي.

التراث الغربي لا يمكن أن يفسخ أو يفرم. التراث الغربي كل متكامل، له سيرورة، له هيكل، له آلية، له ركائز. إما أن تستوعبها كلها وإما أن تهرب منها كلها. التيار القومي التلفيقي لم يدرك هذه الحقيقة تارة، أو كان يهرب منها تارة أخرى.

الأصالة والتحديث، وما أجمل هاتين الكلمتين عندما تجمعان، جعلتا أصالة التيار التلفيقي هجينة، وجعلتا تحديثه سلفية خجولة. إن جانباً من هذا التيار غارق في أوروبا والجانب الثاني غارق في الماضي. وكما فسخ التيار الأول أوروبا إلى قسمين، حاول الثاني أن يلصق نتفة من أوروبا مع نتفة من الماضي في كيان واحد.

وبالفعل فإن التقنولوجيا- ظاهرياً- لا تهز عاداتنا الذهنية ولا تشقلب عاداتنا وتصرفاتنا. ومن أجل هذا قبلت بالكلام.

منذ الجبرتي ونحن نركض وراء التقنولوجيا. ولكن يبدو واضحاً أننا لم ندركها.

وأحد أدلة ذلك الآلام والحرقة التي رأيناها على وجه الدكتور صعب عندما كان يتحدث عن التقنولوجيا.

تلك سذاجتنا. لماذا؟

التقنولوجيا الحديثة ليست سوى ثمرة من ثمرات التراث الغربي، هي الجانب التقني في بنيان واحد متكامل يتطور منذ خمسة قرون. لذا فإن استيعاب التقنولوجيا الحديثة إنما يقتضي أن نستوعب المقدمة والأرضية الثقافية لهذا التراث.

عندما ركضنا وراء التقنولوجيا مقطوعة عن أرضيتها الثقافية أصبح لدينا طائرات ولكن لم يصبح لدينا طيران، أصبح لدينا عسكر ولم يصبح لدينا جيوش، أصبح لدينا مصانع ولكن لم تصبح لدينا صناعة. إذا لم نستوعب الأرضية الحضارية والفكرية لهذه التقنولوجيا، فلن نستطيع البتة أن نجعل من الفرد ترساً في جماعة، بل سيبقى فرداً متفرداً عاجزاً.

ألخص: طريقنا ما زال شاقاً وطويلاً . يجب أن نستوعب الماضي لا أن يستوعبنا الماضي. يجب أن نستوعب الغرب لا أن يستوعبنا الغرب (فيطرح علينا مشاكل ليست مشاكلنا)، إنه لطريق طويل، ولكن بعد هزيمة حزيران/ يونيو لا بد من السير في هذا الطريق.

هوامش

(١) هنا لابد من إيضاح : ما دمت بصدد الحديث عن المنهج ، لذا لست إزاء تقويم اخلاقي كما أنني لا أرمي إلى غرض تحقيري . لقد استبعدت كلمة انتقائي لا سيراً مع القاموس الفلسفي المصري فحسب ، بل لأنني أردت أن اترك عبارة الانتقائية للمذهب الذي يحاول انتقاء الأفضل بين المذاهب . أما التلفيقية فهي النزعة الفكرية التي تقتطع لا بدلالة الحاضر فحسب ، بل الانتقاء تحت ضغط الماضي ، بصرف النظر عن البنيان الفكري والترابط المنهجي ومتطلبات تغيير الواقع ، فضلا عن انتقاء متناقضات .

(٢) بل أذهب إلى أبعد من ذلك. إن التيار السلفي، كمنهاجية، يشغل حيزاً كبيراً إلى هذا الحد أو ذاك في الماركسيات العربية. وإلا كيف يمكن أن نفسر ضمور العنصر العقلاني في الماركسيات العربية (التقليدية والجديدة). إن المعتقدية (الدوغمائية) لا تفسر وحدها تسطح وفقر الماركسيات العربية. فشتان، مثلاً ، بين دوغمائية موريس توريز ودوغمائية خالد بكداش. إن الفخفخة اللفظية عند خالد بكداش وغياب أي عنصر نقدي في تفكيره وامتثاليته وأسلوبه التقريري وعلاقاته الشرقية مع رفاقه تعطي صورة واضحة عن الأرضية الشرقية التقليدية التي بنيت عليها ماركسية خالد بكداش، مثلاً.

(٣) أحد المشاركين في الملتقى، ألحّ كثيراً على مسألة استيعاب التقنية. منهجه أزهري الأرضية متأمرك البنيان .

السياسات العربية
ماذا تشكو : اللاعقلانية أم الخطأ ؟!

لقد وجد العقل لدى الإنسان على الدوام، لكن ليس دائماً في صيغة عقلانية.
ماركس

ذات يوم غير بعيد، ندب مسؤول سياسي عربي أخلاق القرية، غيابها عن السياسة العربية، تفسخها وانحطاطها. غير أن ما لم يندبه، وهو محق، هو ايديولوجيا القرية وعقل القرية في السياسة العربية عموماً ، وفي السياسة العربية الخارجية خصوصاً.

وبالفعل، فإن قيم، تقاليد وأخلاق القرية (والقرية هنا ترمز إلى العالم التقليدي المفوّت برمته)، مع تغلغل الرأسمالية الطرفية وتحت وطء القيم التي حملتها والإلزامات التي فرضتها، تجف أكثر فأكثر وتتغلغل فيها وتغطيها قيم وإلزامات اقتصاد السحت أو اقتصاد تجارة الرق الذي يقوم في الأطراف (١). لكن في الوقت الذي ينهار العالم التقليدي وتذبل قيمه، لم ينبت ولم ينهض، عوضاً عنه، عالم جديد يعاصر المجتمعات المتقدمة الحديثة. ليحمل إلينا قيمها، انتظامها وعقلانيتها.

لقد فقد مجتمعنا دعة، طيبة، امتثالية وتكافلية المجتمع التقليدي، كما أن ضغوط العالم الحديث أفقدته القدرة على العيش بدلالة الماضي، لكن لم يتح له أن يتمثل قيم، مناهج والزامات المجتمع العصرية: العقلانية، الفائدية، العيش بدلالة المستقبل، من العالم البرجوازي الحديث، كسبنا شهوة الربح من دون أن نكسب تقديس الإنتاج والعمل. تعلمنا أنانية وفردية البرجوازية الغربية فى صورة تذرير للمجتمع وعجزنا عن تعلم روح الاندماج فيه والمواطنية وإيثار الصالح العام (Civisme) التي جاء بها التطور البرجوازي. وبكلمة ضرب من نغولة يخترق، من الباب إلى المحراب، مجتمعنا العربي.

الحنين، الإيهامي بالطبع، إلى التقليدي والماضي من جهة، واللهاث، القاصر بالطبع، وراء المعاصر من جهة أخرى يلخصان مأساتنا وغربتنا. التقليدي يهرب منا ويبتعد أكثر فأكثر، والمعاصر يسحقنا ويذهلنا ويتخطانا أكثر فأكثر. وفي هذا النوس نفقد التوازن وينفصم وعينا عن حاجاتنا.

تظاهرات السياسات العربية، الداخلية والخارجية، على تعدد وتضارب نوازعها وأهدافها وخياراتها، تقدم صورة عينية عن هذا الوعي وهذا الواقع، بل إنها لتبدو الأكثر مأساوية والأشد تأخراً من سائر تظاهرات المجتمع العربي الأخرى : الاجتماعية، الاقتصادية، الايديولوجية، الخ.

إذا وضعنا، الآن، جانباً السياسات العربية الداخلية التي تعطي الانطباع، على رغم المحاولة الناصرية العظيمة والقاصرة معاً ، وكأن المجتمع العربي يفتقر إلى تاريخ سياسي داخلي وأن الرأي العام العربي صاغر أو عزوف أو معلّب، نرى السياسات الخارجية العربية، وهي المعرّضة مباشرة لسياسات الدول المتقدمة، بضغوطها وإغراءاتها، بقوتها وحيلتها، بعقلانيتها وواقعيتها، تجسد، من خلال المقابلة والمقارنة مع الأخيرة، التأخر مدفوعاً إلى حالته القصوى.

قبل الحديث عن أسباب تأخر السياسات العربية وخاصياتها، من المناسب، في محاولة لمزيد من الفهم لجذور هذا التأخر، قول كلمة حول السيرورة التاريخية التي صيغت خلالها وتبلورت المفاهيم والمؤسسات الجديدة للسياسة العصرية والدولة العصرية.

قبل عصر النهضة الأوروبية، وقبل تكوّن وصعود البرجوازية، وبالتالي قبل تكوّن القوى الاجتماعية التي جعلت من الممكن انبثاق دولة برجوازية وقومية في العصر الحديث، كانت السياسة، المتجهة أساساً إلى الحفاظ على الواقع القائم، مرتبطة بالمعتقدات الكنسية (Les Dogmes) وقوانين الأخلاق التقليدية، وكانت بالتالي موسومة بطابع ميتافيزيائي وفرعاً من فروع اللاهوت (٢).

مع انطلاق البرجوازية، كان العالم القديم يتزلزل. في هذه الزلزلة، التي فتحت الطريق لإقامة الدولة البرجوازية والقومية في العصر الحديث، كانت التيارات الرئيسية التي تحفر، بتساند وتفاعل، أسس العالم الجديد المتحرر من الميتافيزياء واللاهوت، هي الثلاثة التالية : الأول هو التيار الذي قاده "لوثر" عندما حطم الدكتاتورية الروحية للكنيسة. الثاني هو الذي أطلقه "كوبرنيك " الذي حرر علم الطبيعة من قيود اللاهوت. الثالث صاغه "ماكيافيللي " الذي حرر السياسة من الوهم وا لميتافيزياء.

إن ماكيافيللي، أحد أبطال زمانه وأحد الرجال الذين أرسوا أسس الهيمنة العصرية للبرجوازية (بحسب وصف إنغلز)، عندما حرر السياسة من المطلقات، كان يرسي، في الوقت نفسه، حجر الزاوية في بنيان السياسة الحديثة "سياسة ترتكز أولاً على المصلحة القومية (وليس العقيدة الدينية)، ثانياً على التمييز بين الحقيقة الواقعية والمعتقد، أي سياسة ترى "من الأنسب الذهاب مباشرة إلى الحقيقة الفعلية للشيء، بدلاً من الاكتفاء بتخيله " (ماكيافيللي)، ثالثاً على مبدأ سيادة الأمة.

هذه السيرورة الطويلة في تحديث السياسة، التي بدأت مع ماكيافيللي وتتابعت بعده، أرتكزت ولا شك على نمو المدن ونشوء المجتمع الصناعي وتطوره، إلا أنها ارتكزت بالنسبة نفسها على تظاهرة مواكبة أخرى، أي على صعود النزعة القومية وبناء الدولة البرجوازية المتحررة من سلطان الكنيسة، اللذين أرسيا، بتضافر مع عوامل أخرى، علمنة وعقلنة المجتمع الغربي.

هذه العلمنة والعقلنة التي أصابها المجتمع الغربي، التي أعطته مزيداً من النضج والقوة والسيطرة على مقدراته الخاصة، أعطت سياساته مساراً جديداً : فبالإضافة إلى دمقرطة مركز القرار السياسي، التي أملت مبدأ الفائدة أو المصلحة (القومية بالطبع)، كانت موضوعة التمييز بين الواقع والمعتقد، بين الواقع والرغبة، بين الواقع والحق، تفرز مبادىء أخرى في توجيه السياسة:

١- القوة وأثرها في إقامة نظام جديد للأمور.

٢- مفاعيل الزمن في خلق والغاء الحقائق الواقعية.

٣- تغيير أساليب العمل مع تغير الظروف، إلخ.

وإذا شئنا تلخيص الخاصيات الأساسية للسياسات الحديثة نقول : إنها قائمة على العقلانية في "تحريك الأشياء والبشر" أولاً ، وقائمة على الفائدة ثانياً ، وإنها تصاغ في مجتمع تدمقرط مركز القرار فيه ثالثاً .

من الممكن أن نسم هذه السياسة بوصفها سياسة البرجوازية، لكنها، هي نفسها، وبالنسبة نفسها، السياسة العصرية عموماً ، وذلك لأن السمات التي للسياسات البرجوازية هي نفسها سمات السياسات الاشتراكية الحديثة التي تعمل لتغيير ثوري للمجتمع (٣) ٠ التقدير الذي يكنه إنغلز لـ "ماكيافيللي " بوصفه واضع علم السياسة الحديث، نظرة غرامشي إليه بوصفه معلم الطبقات الصاعدة فن الحكم ، التكتيكات اللينينية التي تعتبر تطبيقاً خلافاً لبعض أطروحاته- هذا كله يؤكد الأساس المشترك، الأساس الحديث، لكل من منهجي السياسات البرجوازية والسياسات الاشتراكية. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء كون الأولى

أصبحت تنزع إلى المحافظة على وضع قائم في المجتمع، والثانية لا تزال ترمي إلى تغييره هنا أو أنها غيرته هناك.

وإذا كانت السياسات البرجوازية في المجتمعات الغربية تأخذ أكثر فأكثر طابعاً محافظا بالنسبة إلى شريحة برجوازية وليبرالياً بالنسبة إلى أخرى، وإذا كانت السياسات الاشتراكية (الحديثة بالطبع) تأخذ طابعاً ثورياً ، لكن ينبسط في أساسهما قاسم مشترك يتمثل في كون ما نسميه "الواقعية السياسية"، أي العقلانية مطبقة في السياسة، تشكل منهج وبوصلة منظوراتهما السياسية وفعلهما السياسي. ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء كون السياسات البرجوازية سياسات "واقعية محافظة" أو "واقعية تطورية" وإن السياسات الاشتراكية، اللينينية بخاصة، سياسات (واقعية ثورية).

في المشروع الثوري، مهما بلغ من عقلانية وواقعية، مهما انغرزت جذوره في العلم الاجتماعي، لحسة ايديولوجيا، أو شيء من حلم، بحسب عبارة لينين. هذا العنصر الايديولوجي أو الحالم، في المشروع الثوري، يهدد في حال تضخمه وحجبه تضاريس الواقع، إلى تحويل الأخير إلى طوبوية مبتوتة الجذور بالواقع العياني. إن العقلانية في العمل الثوري تنطوي، على الدوام، على ضرب من توتر أو تنابذ بين الايديولوجي والواقعي، وبقدر ما يندرج هذا الايديولوجي في الواقعي ويخضع له، تتزايد فرص انتصار المشروع الثوري. من هنا، فإن السياسة الثورية (والسياسة القومية في البلدان التابعة والمتأخرة تصب في سياق ثوري) إما أن تكون عقلانية تامة أو أن تتحول إلى خبال سكيزوفريني تارة أو لفظة ثورية تارة أخرى. وهي باعتبارها سياسة قلب الواقع، سياسة فعل فيه، مضطرة إلى مواجهة عقبات، اختيار احتمالات، اهتبال فرص، وهذا يفرض عليها أقصى درجات الواقعية التي لا يداخلها وهم ولا أحكام قيمية. خلافاً للسياسة المحافظة أو التطورية، التي لا تتطلب أكثر من تشغيل استمرارية الواقع القائم ومتابعة حركته المنسابة. وبالتالي فإن الأولى تتطلب عقلانية أكبر من الثانية، تتطلب أعلى مراتب العقلانية، لأنها ملزمة بتحقيق تركيبة بين الواقعي والثوري : الواقعة- الثورية.

إن التشبث بالمشروع الثوري يمنح السياسة الثورية طابعاً صلباً ، عنيداً في مواقفها المبدئية، إلا أن البحث عن الجدوى، الملاءمة والفائدة يفرض عليها نبذ الطوبوية والمغامرة في مواقفها التكتيكية، وبالتالي يتطلب أن تكون لاصقة بالواقع العيني من جهة ومتمتعة بأقصى مرونة ممكنة في تحركها لمواجهة هذا الواقع من جهة ثانية، أي أن تأخذ على الدوام بالاعتبار ما يسمى بـ "علاقات أو موازين القوى". لكن، خلافاً للواقعية المحافظة أو الواقعية التطورية، فإن الواقعية الثورية في السياسة ترى إلى الواقع من خلال منظور ديالكتيكي، باعتبار أنه في حركة دائمة، بطيئة أو سريعة تتضمن انقطاعات، وقفات، تراجعات، قفزات. لذا فهي تحاول أن تلتقط ، عبر التحليل، الميول الكامنة في حركة الواقع، بغية تدعيمها أو لجمها أو اقتناصها، للوصول أخيراً إلى التحكم في مجرى الأحداث والإمساك بالفرص الثورية المتاحة. ألم يسم ستالين أسلوب العمل اللينيني، ويمكن القول السياسة اللينينية، بوصفه مزيجا من الحس العملي الأمريكي والحمية الثورية الروسية؟!

إذا كانت هذه هي الشروط والظروف التي نشأت فيها وتبلورت في إطارها ملامح الدولة والسياسة العصريتان، وبالتالي ما دام التطور العام للمجتمعات الغربية هو الذي قاد إلى هذا التطور في البنية السياسية الغربية، يصبح مفهوماً لم بقيت السياسات العربية محكومة بالتأخر العام للمجتمع العربي.

لقد بقيت الدولة العربية، في شتى أشكالها البرلمانية، "الثورية"، الأوتوقراطية، العسكرية، التي ارتدت إطاراً شبه حديث مع الاجتياح الاستعماري، ذات بنية تقليدية من حيث الجوهر. والصفة الأولى المميزة لدولة ذات بنية كهذه ليس فقط كونها فوق المجتمع، بل أيضاً كونها توفر اندماجاً بين السلطة وممارسيها. هذه الدولة، حيث التقليد السياسي العربي ذو الطابع التيوقراطي لا يزال مغروزاً في ايديولوجيا الكتلة الهامدة من الأمة (٤)، وبالتالي حيث الشعور بالرعوية إزاء الدولة هو الغالب لدى القسم الأكثر تأخراً من

الأمة، وحيث الشعور بالمواطنية لدى القسم الأقل تأخراً منها لم يصل في حدته إلى مستوى عنيد وقتالي (فيتخذ في حالة الرفض طابع عزوف أو انطواء، وفي حالة القبول طابع تأييد لا طابع مشاركة،- هذه الدولة تتيح أوسع الفرص لممارسة أقلية ما هيمنة دائمة ، والصراعات حول السلطة (وكثيراً ما تعتبر هي السياسة في هذه المجتمعات المتأخرة) داخل هذه الأقلية، الأقوى من الشعب والراكبة عليه، بإلغائها الحياة السياسية للشعب، تعطل بالنتيجة عملية تحديث السياسة وتعرقل دمقرطتها، أي تعرقل عملية تحول الفرد إلى عضو في الدولة.

يقيناً، إن الأدب الماركسي قد تحدث عن الدولة البرجوازية بوصفها الدولة التي تنبثق من المجتمع ثم تنفصل عنه لتمثل مصالح لا مجموع الأمة بل طبقة أو أكثر. مع ذلك، ففي الدولة البرجوازية الحديثة يصبح جماع الأمة أقوى من السلطة في النقطة التي تتقاطع فيها مصالح مجموع طبقات الأمة. كما أن هذه الدولة، في الحدود التي يمكن فيها الطبقات الأقل حظوة أن تعدل ميزان القوى الطبقي داخل السلطة، يمكن أن تقترب من دور الدولة- الحكم أو الدولة المعبرة، من خلال تسوية، عن الوعي القومي والصالح القومي للأمة بجماعها. وهذه الفرضية تصدق بخاصة على الأمم غير الإمبريالية والأمم التي تعاني تبعية للأجنبي. أما الدولة التقليدية فتبقى بعيدة عن هذا الفتح البرجوازي ودونه بكثير جداً بالطبع، لا لأنها دولة تحكمها أقلية فحسب، بل أيضاً لأنها تجهل كلياً هذا الفتح البرجوازي، ذا الجذور اليونانية، المسمى بالديمقراطية السياسية، فتلغي بالنتيجة التاريخ السياسي الداخلي للأمة وتعرقل، في خاتمة المطاف، سيرورة نضجها السياسي وتحديث المجتمع ككل. لم تنكر الماركسية عقلانية الدولة البرجوازية، إلا أنها رأتها عقلانية مثلومة بتناقضاتها. والديمقراطية الاشتراكية ليست نفياً للديمقراطية البرجوازية، بل على العكس فهي تقف على أرضيتها وتنطلق منها لكي تكمل نواقصها وتتجاوزها، بحل التناقض الكامن بين الفرد المتفرد والفرد الاجتماعي بتغليب الأخير، لكن إذا كان المواطن "المستلب " بمصالحه الخاصة يحد ديمقراطية الدولة البرجوازية الحديثة ويشكل نقيصتها، فإن الدولة التقليدية لا تعرف ولا تعترف للفرد بصفة المواطن. فالأفراد رعايا أو أشياء فحسب. وهذه العلاقة، ما دامت قائمة، تبقي الشعب من دون "تاريخ " سياسي، إذ تتعاطى معه إما كأب في أحسن الأحوال، أو كجلاد ونهاب في أسوأ الأحوال.

إن الحياة السياسية الحديثة عموماً، والديمقراطية الحديثة خصوصاً، معقدة، متحركة، موّارة، تزلزها طبقة وتهمدها أخرى، تتمخض عن نصر لشريحة أو تأتي بتسوية بين شرائح. وبكلمة: إنها تعيش ما يشبه الأزمة. هذا المور في الديمقراطية البرجوازية للدولة الحديثة ينضج الأمة ويعطيها تاريخاً سياسياً داخلياً لا تعرفه عادة الأمة التي تعيش في كنف دولة تقليدية.

لماذا لم نمارس بعد، السياسة، على الصعيد الداخلي؟ وعلى الصعيد الخارجي ، لماذا نفتقر إلى سياسة عقلانية، أي سياسة تلبي، موضوعياً ، المصلحة القومية؟ وبالتالي، لماذا لم نستطع أن نبني حتى الآن الدولة العصرية (٥)؟ لماذا ما زال الطابع التقليدي غالباً ، في هذه السنة أو تلك، على تكوين الدولة العربية، رغم تنوع أغلفتها الخارجية واختلاف اتجاهاتها السياسية والاجتماعية؟

١- من المناسب، بادىء ذي بدء، أن نذكرّ بالرواسب التاريخية التي تسهم في عرقلة تحديث الدولة العربية والسياسة العربية. فالايديولوجيا التقليدية السائدة في المجتمع العربي، والسائدة بخاصة لدى الكتلة الأكبر من الأمة، الكتلة الأمية، فضلاً عن المرأة، لا تزال ترى إلى السياسة بوصفها شأناً من شؤون الحاكم، وهذا الحاكم وإن لم يعد، في نظرها، ظل الله على الأرض، إلا أنه يبقى المرجع الذي أوكل إليه الأمر والحكم. والحال، إن الديمقراطية الحديثة، كتصور لعلاقة اجتماعية يكون بموجبها كل فرد من المجتمع عضواً في الدولة ومسؤولاً عنها، مغايرة لهذه الرؤية، وبالتالي فإن الأولى ما زالت بعيدة عن ايديولوجيا ومنظورات تلك الكتلة الساحقة من مجتمعنا العربي، بل لا تزال بعيدة إلى هذا الحد أو ذاك حتى عن جماعات تعتبر نفسها طليعية وعصرية. فضلاً عن ذلك، فإن الرواسب أو البنى ما قبل القومية، كالعشائرية والطائفية والقبلية والعائلية، رواسب عرقلت اندماج الأمة القومي، لا تزال قوية وتزحم عملية

تكوّن رأي عام فاعل من جهة وعلى وعي مناسب من جهة أخرى. لا شك أن تقدماً ما قد أحرز في طريق بناء مقدمة وأرضية لديمقراطية حديثة، لكن بقدر لا يزال قاصراً جداً وغير كاف البتة لإرساء أساس لديمقراطية حديثة. وما يجعل هذه الرواسب أشد كؤداً هو كون الكتلة الرئيسية من الإنتيليجنسيا العربية محافظة بالأحرى ولا تملك وعياً مطابقاً لحاجات تغيير الواقع العربي باتجاه المعاصرة.

٢- إذا كانت الدولة العصرية (البرجوازية) قد انبثقت مع/ وبموازاة حركة عقلنة الحضارة الحديثة (فيبر)، وإذا كانت عملية عقلنة السياسة قد سارت، إجمالاً متواكبة هنا ومتقدمة هنا، مع/ وعلى عقلنة بنى المجتمع الأخرى، يصبح تأخر السياسات العربية أمراً مفهوماً (ولكن ليس مبرراً تماماً). ويبقى علينا، لتجاوز ذلك، أن نكتشف لم استطاعت شعوب أخرى متأخرة إعداد مقدمة سياسية وايديولوجية للتحديث، ولم نستطع، نحن، ذلك؟!

لكن تأملاً أعمق للسياسات العربية أو للبنية السياسية العربية يدفع إلى مرارة أشد: البنية السياسية أشد تأخراً من سائر بنى المجتمع الأخرى (٦). والمثال اللبناني ، وهو ليس الوحيد ولا الحالة القصوى، يقدم عينة عن هذه الحقيقة الواقعية.

لا شك أن تأخر الايديولوجي يكمن في أساس تأخر السياسي، لكن ثمة عناصر أخرى تفاقم تأخر الأخير: الأقليات المهيمنة ليست متأخرة ايديولوجياً فحسب، بل أيضاً منفلتة من أية رقابة جديدة ومجدية يفرضها الرأي العام، الأمر الذي يفاقم التأخر فيوسع بالنتيجة أخطاء وسقطات السياسات العربية، ناهيك عن إضعاف ضوابط النزاهة والالتزام الصارم بالمصلحة القومية.

إن مصيبة السياسة العربية لا تتلخص في دور المنطق اليميني والموقع الطبقي اليميني. فالواقع أن التأخر العام للمجتمع يكمن في أساس لاعقلانية هذا اليمين، كما أن ضعف النخبة السياسة العربية، نظراً لافتقارها إلى دعم رأي عام قوي ، يتيح له التملص تارة والتلاعب تارة أخرى على الصالح القومي العام. بل إن التأخر، في الحالات شديدة المحافظة، يمكن أن يفتح الباب لخيانة قومية، مقصودة أو عفوية. وفي المقابل، فالعقلانية والاندماج اللذان حققتهما المجتمعات المتقدمة يفسران عقلانية واندماجية، المثلومتين بالطبع، اليمين فيها.

إن تأخر السياسة العربية ذا طابع شمولي، أي إنه لا يقتصر على الأقليات العربية الحاكمة ولا ينحصر في إطار اليمين العربي، بل يتعدى ذلك إلى البنية السياسية العربية في جميع دوائرها ومستوياتها. لا شك أن اليمين العربي، بحكم موقعه الطبقي وبحكم تشربه بالايديولوجيا التقليدية، هو الكتلة الأشد تأخراً في البنية السياسية العربية، لكن إذا حكّمنا مقاييس السياسة الحديثة، المرتكزة على عقلانية تامة وعلى ثقافة عصرية، وبخاصة بالنسبة إلى سياسة ثورية تستهدف التغيير، أي سياسة تتطلب وعياً مطابقاً لحاجات تقدم الأمة وتحديثها، فلن تفلت الكتلة الأساسية من اليسار العربي من دائرة التأخر، على الرغم من كل نياته الذاتية في الالتزام بالمصلحة القومية ومصلحة الجماهير الشعبية، وعلى الرغم من رغبته الانتساب إلى ايديولوجيا حديثة. والواقع أن النفوذ المحدود لليسار العربي على المجتمع العربي لا يعود فقط إلى عمق نفوذ الايديولوجيا التقليدية، بل يعود أيضاً وبنسبة ليست أقل إلى قصور وعيه الناجم عن اغترابه الايديولوجي، وبالتالي عجزه عن القبض على المشكلات العينية للمجتمع العربي وعلى روافع تحديثه وجعله معاصراً للمجتمعات المتقدمة. إن عدم تكوّن يسار عربي حق (بمعنى يسار بلغ الثورية العقلانية، احتل مكانة مرموقة في متن الأمة وليس في هامشها، استوعب ايديولوجيا عصرية) يسوّغ ويثبت أطروحة تأخر جُماع السياسة العربية، وليس سياسات الأقليات الحاكمة المحافظة وحدها. إن الطابع الايديولوجي للايديولوجيات اليسارية العربية، دوغمائيتها، افتقارها إلى عمق ثقافي وبُعد تاريخي، اغترابها كوعي (سواء مسفيت أو متأورب أو مصيّن)، تصالح هذه مع الواقع وشعورية تلك، إلخ. يكشف كثافة التأخر السياسي العربي، ويبين بالتالي أن الخلل في السياسات العربية أبعد وأخطر من الخطأ.

هذا التأخر الذي يسم السياسات العربية لا يرميها بالعجز أو يضعف فاعليتها فحسب، وذلك لأن السياسة "فن وعلم عملي يتميز بتحريك البشر والأشياء"، بل أيضاً يجعلها تتخبط وتقع في سقطات ليس من النادر أن تكون فاحشة يصعب تداركها أو إصلاحها، أو، على الأقل، يصعب تداركها في الوقت المناسب.

يقيناً، إن احتمالات الخطأ قائمة حتى بالنسبة إلى السياسات العقلانية (٧) ، وذلك لأن الهدف المنشود لا يمكن رصده بدقة تامة بالتوقعات والحسابات. ففي المسافة بين الوسيلة والهدف، قد تتدخل عوامل غير منتظرة، عقبات، مفاجآت، تفرز نتائج يمكن أن تفسد اللعبة كلها أو يمكن أن تفرض هذا الحد أو ذاك من الخطأ. لكن، في ما عدا ذلك، تبقى السياسة العصرية لاصقة بالواقع العياني، عاملة على رصد ميوله الكامنة، مستوعبة مفاصله وخطوط القوة فيه. غير أن الهدف يبقى شيئاً ما يقع في المستقبل، لذا لا يمكن السياسة العقلانية أن تحسبه حساباً رياضياً ، غير أنها يمكن أن تحسبه، على كل حال، مع احتمالات في الخطأ تقل كلما أصبح الوعي أكثر اقتراباً من الواقع وكلما تضاءل وزن الاحتمالات غير المتوقعة.

بيد أنه إذا كان الخطأ احتمالاً في السياسة العصرية، فإن السقطة تشكل قرحة السياسة التقليدية بخاصة في مواجهتها العالم الحديث. نعم إن السياسة الحديثة تقع في أخطاء، لكن السياسة المتأخرة، وبخاصة في مواجهة ألاعيب وعدوانات ومؤامرات إمبريالية عصرية عاتية، تعاني قصوراً يدفع بها إلى سقطات متواترة. وفي هذه الحالة، أي عندما يصبح الخطأ في السياسة أكثر من احتمال وفاحشاً، لا يعود من الصواب أن نعتبره مجرد خطأ، بل من الأنسب أن نسميه انحطاطاً. والواقع أن مأساة السياسة العربية تتجلى في كونها تحاور العالم الحديث بغير منطقه، في كونها موضوعة في سياق انفجاري، ثوري، تغييري مغاير للنزوع والمنطق المهيمن عليها، في كونها عاجزة عن حل هذا التفارق بين واقع العربي القائم وواقع العرب الواجب ، أعني نقل العرب من الفوات إلى المعاصرة.

٣- قبل الاجتياح الاستعماري للوطن العربي، حيث كان المجتمع العربي بلا تاريخ طيلة مرحلة السقوط، أصبح التقليد (السنة) عقل مجتمع لم يعد بحاجة إلى عقل. والواقع أن ركود المجتمع لم يكن يتطلب أكثر من ذلك. فما دام التطور معطلاً والحياة مكرورة والانقطاع قائماً عن العالم الذي يتقدم، يصبح طبيعياً أن يتعطل العقل، أي أن يعمل في حدود التقليد فحسب. وتطلّب الخلاص من الشقاء والسقوط لقي حلولاً لفظية، تركزت في الماوراء، (الصوفية، مثلاً) عززت عطالة العقل.

كان الاجتياح الاستعماري حدثاً فاصلاً في التطور العربي، ويمكن القول إن تاريخ العرب الحديث قد انفتح مع هذا الاجتياح. لقد هز المجتمع العربي، غرز فيه شبه رأسمالية (رأسمالية متأخرة أو رأسمالية طرفية)، قطع استمراريته، حدّثه كولونيالياً. وبكلمة : لقد كانت متطلبات السياسة الكولونيالية ذات طابع تناقضي : فهي من جهة دفعت إلى تحديث كولونيالي للمجتمعات العربية (أي محدود وسطحي، لأنه وقف عند حدود إلزامات السياسة الكولونيالية، فانتقلنا من مجتمع تقليدي إلى متخلف)، ومن جهة أخرى ما لبثت أن تصالحت مع القوى التقليدية، التي وقفت ضدها في البدء، بعد تحطيم مقاومتها السياسية، الأمر الذي جعلها لا تهدد جدياً هيمنة هذه القوى على المجتمع، على الصعيدين الايديولوجي والسياسي. هذه الهيمنة التي لم تثلم ولم تزلزل، مضافاً إليها نزوعنا التاريخي إلى الوحدة (وحدة فئات الأمة في مواجهة المستعمر وردود الفعل السلبية، ضد القيم والثقافة الحديثة، التي انفجرت ضد الاغتصاب الاستعماري، جعلت المجتمع العربي، وهو الذي خرج من ركوده الطويل، يتحرك بالأحرى في خط دائري أكثر مما في خط صعودي. وخلافاً للصين، مثلاً، التي أنجزت عملية تصفية الاستعمار باسم المستقبل، فإننا خضنا ونخوض هذه العملية باسم الماضي.

إذاً، لم يتح للمجتمع العربي ما أتيح للمجتمع الصيني، أي لم يتح للأول أن يحدّث بنيانه خلال عملية نزع الاستعمار. في هذه المرحلة من السيطرة الكولونيالية، مرحلة الاحتلال المباشر، نمت بذور المرحلة الثانية

التي بدأت في الخمسينيات واستمرت حتى نزع الناصرية. وفي المرحلة الثانية هذه، حيث أنجز الكثير ضد الهيمنة الإمبريالية على الصعيد السياسي، لم يكن التقدم الذي أحرز، على صعيد تحديث البنى العربية، كافياً ، على رغم أهمية التغييرات والإنجازات التي تمت (إصلاح زراعي، تأميم قطاعات مهمة من الاقتصاد توجه ما نحو التصنيع)، أي لم يتحقق الحد الأدنى الذي يكفل وضع المجتمع العربي على عتبة الحديث. والانتكاس الذي حدث بعد وفاة عبد الناصر يجلو هذه الحقيقة ويؤكدها. بما أننا لم ننجز ثورة ديمقراطية (وهي أكبر وأوسع بكثير جداً من مجرد إصلاحات زراعية ذات طابع اقتصادوي، كان ما صنعته، في ظل الانفجار الديمغرافي، يتمثل أساساً في كولكة الريف العربي)، جاءت "الثورة الاشتراكية" العربية معلقة في فراغ من دون قاعدة، لافتقارها إلى مقدمة سياسية بخاصة. ونتساءل اليوم بمرارة ، ألم يكن لتحرير المرأة وعلمنة السياسة والتعليم أن يضعا المجتمع العربي، بفاعلية أكبر بكثير جداً من الاشتراكية التي صنعنا، في طريق التحديث؟! (٨).

هذا الانثناء، الاضطراري بالطبع، نحو الخارجي، لردع عدوانه، للقضاء على شراره، لوقف لصوصيته، سواء كان هذا الخارجي إمبريالية أم إسرائيل، منعنا من الانهماك بالداخلي، حال دون أن يستقطب همومنا ويحرك صراعاتنا. وما أصاب داخلينا العربي من تغيير إنما كان، في الأساس، في حدود وضغوط ومتطلبات الخارجي.

الصراع الطبقي، بمعناه السياسي الواسع، الذي تلعنه الايديولوجيا التقليدية وترميه بالتخريب، ليس مجرد وسيلة لإنصاف الكتلة الشعبية وإنقاذها من الحرمان وانتزاعها من وجود سياسي هامشي، بل هو أكثر من ذلك وأعمق (وهذا هو جانبه الأكثر أهمية في مرحلة تحديث المجتمع العربي هذه). إنه الحركة التي تسهم أكبر إسهام في إعطاء المجتمع العربي ديناميته، عقلانيته، اتساقه واندماجه. بكلمة : إنه "الشر" الذي يفرز الخير والسعادة ، إنه "التمزق " الذي يولّد الاندماج، إنه المستقبل الذي يتمخض في رحم الحاضر. إن ازورار الايديولوجيا التقليدية، بفرعيها القومي والديني . من هذا التخريب الذي اسمه "صراع طبقي " (والصراع ضد الخارجي يسوّغ إلى حد كبير ويشدّد هذا الازورار ويضفي عليه مسحة من المشروعية) ومحاولتها تقنينه ولجمه تكمن في أساس تركيد المجتمع العربي وثقل سيرورة تحديثه. الانثناء نحو الخارجي ، وليس الايديولوجيا التقليدية وحدها، لعب دوراً حاسماً في إضعاف التكور على الداخلي، على الصراع الطبقي- السياسي الداخلي، فأضعف في النهاية سير عقلنة وتحديث ودمقرطة الدولة العربية والسياسة العربية. وهكذا كان الأذى الذي أوقعته بنا الإمبريالية والصهيونية مزدوجاً . في الصين، كان نضال الشعب ضد الخارجي ، الذي لم تكن هيمنته مباشرة، يمرّ عبر النضال ضد الداخلي، فتجدد الداخلي ودحر الخارجي في سيرورة متصلة. أما في الوطن العربي، فالداخلي ينزع إلى الركود، والخارجي لم يندحر كلياً بعد (٩) .

هوامش

(١) العالم اليوم، بحسب سمير أمين، مؤلف من عالم المركز، المؤلف من الدول الصناعية، وعالم الأطرأف المؤلف من الدول ذات الاقتصاد الخاضع والمكمل للاقتصادات الإمبريالية. وعالم الأطراف هو، بشكل عام، العالم المتخلف، وأقتصاده يسمى Economie de traite.

(٢) يقول أنجلس : "... بقيت السياسة والتشريع بين أيدي الكهنة، شأن كل العلوم الأخرى، مجرد فرعين من فروع علم اللاهوت وأصبح البحث فيهما يجري وفق المبادىء والأسس المطبقة في اللاهوت "، انظر: كارل ماركس وفريدريك إنجلس، حول الدين، نقله إلى العربية زهير حكيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٧٧.

(٣) وإلا كيف نفسر تحالف تشرشل مع ستالين أو تحالف ستالين مع هتلر؟! من السذاجة اعتبار موقف ستالين مجرد هفوة. وهذا يفسر أيضاً كيف أن ماو تسي تونغ، عندما كان الشعب الصيني يواجه الإمبريالية اليابانية بوصفها العدو الرئيسي، أعتبر من الممكن الاستفادة من التناقضات القائمة بين الإمبريالية الأخيرة والإمبرياليات الإنكليزية والفرنسية والأمريكية.

(٤) لغوياً، الصفة (Politique) (المترجمة بكلمة "سياسة" بالعربية مشتقة من كلمة (polis) اليونانية- ومعناها "مدينة". في اليونان القديمة، المدينة La Cite هي مجموعة من البشر المتمتعين بالحقوق نفسها، والمسهمين بشكل مباشر إلى هذا الحد أو ذاك في تسيير مصالحهم المشتركة السياسية، بهذا المفهوم للحقوق الفردية والمدنية وبهذه الصورة من الممارسة، غير معروفة لدينا. مما له مغزى أن كلمة "ساس " تعني، كما تشرح المعاجم العربية، شيئاً آخر. ساس الناس : تولى رياستهم وقيادتهم. ساس الدواب. راضها وأدّبها. لذا لن نفاجأ إذا لم نجد في المعاجم العربية ذكراً لكلمة "سياسة" بالمعنى المتداول. لأننا لم نكن نمارس السياسة واقعياً لم ننحت الكلمة التي ترمز إليها.

(٥) لهؤلاء الذين يسألون مستنكرين. "ما حاجتنا إلى الدولة العصرية؟ نحن نريد دولة اشتراكية!! "، نقول: إن مقدمة وقاعدة الدولة الاشتراكية هي الدولة العصرية. من دون هذه القاعدة لن تكون الدولة الاشتراكية، كما بينت التجربة العربية، سوى دولة تقليدية ذات طلاء اشتراكي. نعم، إن دولة عصرية لا يمكن، في بلد متأخر، أن تقوم دفعة واحدة، لكن لا يمكن أن تقوم من دون مقدمتها السياسية. والمقدمة السياسية تتمثل بالطبع بسلطة تقودها طليعة اشتراكية مستوعبة حقاً قيم ومناهج العصر الحديث، محاطة بإنتيليجنسيا تقدمية ومتمتعة بدعم جماهيري. إن هؤلاء الذين يريدون بناء دولة عصرية "عالطريقة الأمريكاني "، ومثالها الطريف "دولة العلم والإيمان ". بوصفات إدارية وتقنولوجية، واهمون ومخادعون في الوقت نفسه، لأنهم يزيفون ويسطحون مشكلة بناء الدولة العصرية، الذي لا يمكن أن يبدأ إلا بتحديث السياسة والثقافة، تحديث الأولى بالديمقراطية وتحديث الثانية بالعلمانية والعقلانية. إن الإلحاح على العصرية الذي يجد مبرره في إخفاق الاشتراكيات التقليدية العربية في وضع المجتمع العربي في طريق التحديث، لا يعني الدعوة إلى منظور مراحلي : الدولة العصرية أولاً ثم الدولة الاشتراكية. هذا منظور ساذج، وبخاصة في عصر السحق الإمبريالي. المقصود فقط هو التأكيد على أن الدولة العربية المطلوبة هي دولة اشتراكية وعصرية بالنسبة نفسها، أي ليست دولة تقليدية مشرّكة، بل دولة اشتراكية تستوعب الإنجاز البرجوازي وتكمل نواقصه وتتجاوزه نحو مزيد من العقلانية والديمقراطية. من هذه الزاوية لا يرى فيبر في الدولة الاشتراكية، العاملة لتخطيط متسق، بنياناً جديداً، وذلك لأنها فقط توسع وتعمق أكثر من الدولة البرجوازية عقلنة المجتمع السياسي.

(٦) ذات يوم، بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أمسكنا بتلابيب العسكري وصببنا عليه نقمتنا. لا شك أن العسكري العربي متأخر، إلا أنه، في الواقع، أقل تأخراً من السياسي والاجتماعي والايديولوجي. فالتحدي الإسرائيلي الذي يوجه رأس حربته إلى العسكري العربي، كما أن تعامل الأخير المباشر والدائم، أكثر من أي حيز عربي آخر، مع التقنولوجيا الحديثة يعطيانه هذه الميزة، المحدودة بالطبع، على البنى العربية الأخرى. والواقع أن شمس بدران وصدقي محمود (ونحن هنا نستخدم الأسماء المصرية، ما دامت معروفة وموحية أكثر. كرمز للواقع العربي عموماً) ليسا أكثر تأخراً من: توفيق الحكيم، وطه حسين (في طوره التقليدي الأخير)، وحسين فوزي، وأنيس منصور، ومصطفى أمين، وإحسان عبد القدوس، وسيد قطب، ومصطفى محمود، ويوسف السباعي الخ. أفكار هؤلاء وأمثالهم تكمن في جذر الهزيمة الطويلة التي نعيشها. يكفي أن نقارن عشرات الكتب العربية التي صدرت عن حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بكتاب التقصير الإسرائيلي، حتى نرى الهزيمة مجسدة على الصعيد الثقافي. وأخيراً. ساذج من لا يتصور أن كتب تدريس - العلوم أو التاريخ أو القراءة مثلاً في المدارس العربية ليست رافداً رئيسياً من روافد الهزيمة، التي تسحقنا منذ قرن ونصف ولا تزال.

(٧) قال لينين محللاً بعض أخطاء الحزب البولشفي : "إن ما ينطبق على الأشخاص ينطبق، مع التغيرات اللازمة على السياسة والأحزاب، ليس العاقل من لا يخطىء. ليس هناك أناس من هذا القبيل ولا يمكن أن يكونوا. العاقل من يخطىء خطأ غير خطير جداً، ومن يستطيع إصلاحه بسهولة وبسرعة".

(٨) في ظل الهيمنة الإمبريالية، لا يراودنا وهم حول حدود وقصور ثورة ديمقراطية برجوازية خالصة. والتجربة التركية مثال بليغ. لكن تجربتنا أبلغ: "الثورة الاشتراكية"، الفاقدة مقدمتها السياسية، تبقى ثورة مخصية إذا لم تستوعب وتحقق كامل مهام الثورة الديمقراطية البرجوازية، بخاصة على الصعيدين السياسي والثقافي.

(٩) لنأخذ مثالاً شعار إنهاء النهب الإمبريالي للثروات العربية. بالطبع، إنه شعار يجسد حقاً أولياً وبديهياً للشعب العربى، ومن الطبيعي أن يولى الاهتمام الذي يستحق وأن تحشد في سبيله القوى اللازمة. لكن، ما دلالة انتزاع هذا الحق على تطور بنى المجتمع العربي؟ عموماً ، لا تدل على شيء. وكما أن استعاده الفلاح الأمي بقرته المسروقة لا تعني أنه تعلم القراءة والكتابة باستعادته البقرة. كذلك فإن استعادة ثرواتنا لا تعني أننا أحرزنا تقدماً في صراعنا ضد التأخر (بالطبع، إن استعادة الأموال ستكون مفيدة بقدر ما توظف في تنمية مكورة وبقدر ما لا تخدم الأقليات المحافظة). لقد كان عبد الناصر يشعر بهذه الحقيقة الواقعية، لذا كان يتساءل بمرارة لماذا استطعنا أن نطرد الاستعمار من مصر، نحقق إصلاحاً زراعياً مناسباً ، نصادر الرسامل والشركات الأجنبية، نؤمم معظم القطاع الصناعي وقمم القطاع التجاري، ولم نستطع أن نصلح، أن " نحدّث "، مستشفى القصر العيني فنجعله أنظف، وأنظم ، وأكثر ديمقراطية مع زبائنه المعدمين . هنا، بالفعل، برهان كبير.